الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

عدد 045 ابريل 2024 السعر 100 أوقية

اللجنة الانتخابية:
مصداقية تتعزز

رئيس اللجنة لـ "الشعب":

ستكون اللجنة بحول الله، على مستوى التطلعات في الانتخابات الرئاسية 2024

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام للوكالة الموريتانية للأنباء:
مختار ملل جا
مدير التحرير:
أحمد محمدن بارك الله

رئيسا التحرير:
ـ د. أحمدو ولد آكاه
ـ حواء بنت سعيد

الكاتبان العامان للتحرير:
ـ أحمد ولد الشيخ الرباني
ـ الطالب ولد ابراهيم

رئيس دسك الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 26438981

إينفوغرافيا:
أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

المصور:
سيدي محمود صمباره

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: لكصر: 22 – 006
صندوق البريد: 371 – 467 نواكشوط
هاتف: 45252940 /45252970
فاكس: 45255520
البريد الإلكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف: 45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami22@gmail.com

الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'Information

في هذا العدد

مأمورية تعهدات ووفاء بالالتزامات ◄ 4

رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لـ «الشعب»:
ستكون اللجنة بحول الله، على مستوى التطلعات في الانتخابات الرئاسية 2024

«لقد نجحت اللجنة في تقديم فرز فوري للنتائج عبر منصة MY CENI وهذا ما جسد شفافية غير مسبوقة شهد بها القاصي والداني»

5 ◄

اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات:
ثمرة توافق سياسي عريض ظلّ يتعزّز ◄ 10

اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات:
الهيكل التنظيمي والمهام والدوائر القانونية والتقنية ◄ 23

افتتاحية

طموح انتخابات نزيهة ومنصفة

قبل ثلاثين عاما من الآن شهد الموريتانيون أول انتخابات فيما سمي آنذاك العملية الديمقراطية.
ومنذ ذلك الحين، وفي غياب تحكيم مقبول من جميع الأطراف ظلت الاستحقاقات الانتخابية مجالا للنزاعات والاتهامات بالمخالفات والاحتيال والاختلاس؛ مما أدى في أحايين كثيرة إلى ارتفاع درجة حرارة المشهد السياسي الوطني؛ وسبب قدرا كبيرا من تشويه العملية الديمقراطية ككل.
وبفضل نتائج الحوار الوطني لعام 2012، تم إنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة دائمة لتكون مسؤولة عن تنظيم الانتخابات فيما تم وضع حد للتنظيم السابق الذي كانت وزارة الداخلية مسؤولة عنه.
ومنذ ذلك الحين، اتسمت مسيرة البلد نحو الديمقراطية بالترسيخ الهيكلي والمؤسسي التدريجي لعملية انتخابية حرة ونزيهة وشفافة خاضعة للرقابة على الرغم من وجود طعون في نتائج الانتخابات، كما هو الحال في كل مكان آخر، بما في ذلك أعرق الديمقراطيات في العالم.
ومقارنة مع العديد من البلدان في المنطقة، تمتلك موريتانيا واحدة من أفضل الهياكل لتنظيم الانتخابات ومراقبتها تعمل باستمرار على تطوير العملية الانتخابية على أساس تجاربها الخاصة وتجارب الآخرين.
وفي هذا الصدد، تمكنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من تجميع أكثر الأساليب والنظم والأدوات فعالية لضمان شفافية العملية مدعومة في ذلك بوجود مراقبين وطنيين ودوليين فضلا عن ممثلي المرشحين أو الأحزاب السياسية أو التجمعات السياسية في العمليات الانتخابية.
وزيادة على ذلك تتحمل اللجنة مسؤولية الإشراف على تنفيذ الإجراءات الانتخابية، من المصادقة على السجل الانتخابي إلى إحالة نتائج الانتخابات المؤقتة للاقتراع فيما يخص الاستفتاء، والانتخابات الرئاسية، والنهائية بالنسبة للبلديات والجهويات والنيابيات، بما في ذلك جميع مراحل التنظيم المادي واللوجستي للعملية الانتخابية.
كما تقع على عاتق اللجنة مسؤولية الامتثال للأحكام الدستورية والقانونية والتنظيمية، واحترام متطلبات الشفافية والمصداقية والأمانة والحرية والنزاهة والموضوعية والحياد ليتم تنظيم انتخابات تعكس بأكبر قدر ممكن من الدقة الخيارات الفعلية للناخبين.
وتنبع قوة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وقدرتها على الامتثال لهذه المتطلبات من وضعها كمؤسسة مستقلة بموجب الدستور الذي يمنحها مجالا من الامتيازات التي لا يمكن لأي كيان التعدي عليها.
من هنا تتمتع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، في ممارستها لمهامها، بالاستقلال التام ولا تتلقى أي تعليمات من أي سلطة أو مؤسسة، عامة أو خاصة.
استقلالية تشكل أفضل ضمان لمصداقية الانتخابات وعامل ضمان لحق جميع الفاعلين في المشاركة دون عائق في الانتخابات وتمكين المواطنين من الاستفادة من حقهم في المشاركة السياسية.
وانطلاقا من تجربتها واستعدادها لمواصلة العمل على ترسيخ الديمقراطية وتحسين وتعزيز المكاسب في مجال الحكم الانتخابي الجيد، تطمح اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى تحسين وتعزيز قدرتها على تنظيم انتخابات نزيهة ومنصفة من أجل الصالح العام للموريتانيين مع منتصف العام الجاري.

الشعب

مأمورية تعهدات ووفاء بالالتزامات

إعداد : احمد طالب ولد المعلوم

في جو مفعم بالثقة والانفتاح السياسي مليء بالآمال وتحقيق الطموح، بشر برنامج تعهداتي لفخامة رئيس الجمهورية السيد، محمد ولد الشيخ الغزواني، غداة إعلانه الترشح لمأموريته التي أشرفت على نهايتها، الطبقة السياسية الوطنية، بنهج سياسي جديد، طابعه الانفتاح والتشاور وإشراك الفاعلين في المشهد السياسي الوطني وفي أمور البلاد والعباد، وحدد منهج الوصول لحصيلة سياسية واجتماعية واقتصادية ببعديها الكمي والكيفي، رغم عاديات الأزمات الدولية ومانجم عن تداعيات جائحة كورونا وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية، فلم تلن الشكيمة لتبني مسارا سياسيا رسمته عزيمة وطنية مشبعة بقيم الإخلاص للوطن والسعي لتقديم حلول لإشكالات الحاضر وتحديات متطلبات المستقبل .

فرغم الطابع الاجتماعي، الذي ميز العهدة الرئاسية للرئيس، محمد ولد الشيخ الغزواني والانحياز الصريح للطبقات الهشة من المجتمع والاهتمام البارز بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، من مؤازرة للفقراء والمرضى وذوي الإحتياجات الخاصة، بشر المسار السياسي برسم معالم تغيير بناء وهادئ دأبه الصراحة ومكاشفة الشعب في كل المناسبات واللقاءات الإعلامية، فسجلت مكونات الطيف السياسي الوطني، وبكل تشكيلاته السياسية، ميلاد جو طابعه الهدوء والرزانة والانفتاح والتشاور، ساهم في خلق تقارب التوجهات السياسية بين المعارضة والنظام، فعزز الثقة وأعطى أملا لانطلاقة تاريخية لمسيرة إقلاع ونهوض، عز نظيرها في شبه المنطقة.

وفي خضم جو استثنائي، إقليمي ودولي، شق برنامج تعهداتي لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، طريقا لنهج سياسي شخص الأوضاع ومحص الإشكالات واستشرف مسقبلا واعدا مليئا بالإنجازات والإصلاحات المنشودة.

وسعيا من الإرادة السياسية لرئيس الجمهورية، لترسيخ قيم الديمقراطية ودعائم دولة القانون والمؤسسات وإشراك كافة الفاعلين السياسيين والشركاء الاجتماعيين في جو متميز بالإيجابية والنضج، تم انتهاج سياسة رائدة لتطوير المنظومة الانتخابية الوطنية، حيث اعتمدت النسبية بهدف توسيع قاعدة التمثيل سعيا لإشراك الجميع واستحدثت لوائح خاصة بالشباب والنساء وفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، كما عزز نظام الحريات الفردية والجماعية باعتماد نظام التصريح، بدل فرض الترخيص المسبق لعمل هيئات ومنظمات المجتمع المدني، التي تعتبر من أبرز سمات الديمقراطية ونظم الدول المدنية، المتحضرة.

وقد بلور هذا التوجه إرساء منظومة سياسية تهدف إلى الاستغلال الأمثل للقدرات الوطنية المتوفرة والاستفادة من الرؤى والطاقات المختلفة والمتنوعة ومنح الاهتمام للقضايا الكبرى ذات الأولوية.

وهكذا أتاح التوجه الجديد للسياسة الوطنية، مناخا جد إيجابي، مكن من إطلاق تشاور واسع بين مختلف الطيف السياسي والاجتماعي الوطني، حيث اتسعت دائرة الحوار الوطني، المنبثقة عن توقيع ميثاق جمهوري كان ثمرة للتشاور، الذي سمح بتناول كافة قضايا التنمية في البلاد وتعزيز لحمتها الوطنية، وليستمر بذلك تكريس التزامات، رئيس الجمهورية، في تعهداته بالمحافظة على الحرية والمساواة بين كل الموريتانيين وتعزيز وحدتهم الوطنية وتماسكهم الاجتماعي.

وقد مكن التشاور الواسع من اتفاق سياسي في سبتمبر 2022، تمخض عنه تحيين القوانين المنظمة للانتخابات، والتي ساهمت في تطوير الممارسة الديمقراطية في البلاد واتساع الدوائر التمثيلية، التي قطفت ثمارها في الانتخابات التشريعية و الجهوية والبلدية التوافقية المنظمة السنة الماضية 2023 .

وكان لخلق هذه الفضاءات والتواصل بين حزب الإنصاف الحاكم والأغلبية والمعارضة وتعزيز الثقة بين الشركاء الاجتماعيين، الدور الكبير في تبلور إجماع وطني فيما يتعلق بالقضايا الأساسية للوطن.

ومكن هذا النهج من خلق تفاهم بين السلطة التنفيذية، ممثلة في الداخلية وممثلي الأحزاب السياسية، الأمر الذي ساهم في إصلاح اختلالات المنظومة الانتخابية عبر تعديلات عززت أساليب الرقابة على العملية الإنتخابية، مما أكسبها شفافية أكثر ومصداقية أكبر جعلت الناخب يعيش منافسة ديمقراطية حقيقية في الانتخابات الأخيرة.

ومن إفرازات هذا التوجه، تشكيل لجنة وطنية مستقلة للانتخابات، عكست الحضور الفعلي لمختلف تشكيلات الطيف السياسي الوطني، حيث باشرت عملها فورا، بعيد الترتيبات القانونية، وكان لمراجعة القانون المنظم لمؤسسة المعارضة الديمقراطية، هو الآخر أهمية بالغة لتمكينها من الاضطلاع بدورها الجوهري في ترسيخ العمل الديمقراطي، كما ساهم تعزيز دور الصحافة والإعلام وإعادة هيكلة السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية ومراجعة قانون تحرير الفضاء السمعي البصري في سبك معالم التوجه السياسي الوطني الجديد.

وقد تعزز هذا المشهد بالسلاسة التي انتهجت سبيلا للوصول لخدمات الحالة المدنية من لدن المواطنين، إضافة إلى السعي لترسيخ سياسة اللامركزية وتفعيل سلطات المجموعات المحلية وتنمية المبادرات الجماعية.

رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لـ «الشعب»:

ستكون اللجنة بحول الله، على مستوى التطلعات في الانتخابات الرئاسية 2024

أكد السيد الداه ولد عبد الجليل، رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أن اللجنة ستكون بحول الله على مستوى التطلعات في الانتخابات الرئاسية 2024. وكشف في مقابلة مع مجلة الشعب الشهرية، عن رغبة اللجنة في أن يجعل الموريتانيون، على مختلف مستوياتهم، الانتخابات الرئاسية لعام 2024 همهم الرئيسي، وأن يستمر الشركاء السياسيون في الحفاظ على مناخ من الهدوء والانفتاح، وأن يلتزم المرشح المستقبلي للانتخابات الرئاسية بميثاق حسن السيرة والسلوك، معطيا أولوية للاستقرار وصيانة المصالح العليا للبلاد.

وفيما يلي نص المقابلة:

الشعب: في ضوء مجريات انتخابات 2023، ما هو تقييم اللجنة لهذا الاستحقاق الانتخابي؟

رئيس اللجنة: جرت انتخابات 2023 في سياق خاص، وكانت هناك عوامل خدمتنا بشكل كبير:

- ساهم الاتفاق السياسي المبرم بين الحكومة والأحزاب السياسية في تهدئة الأوضاع بشكل كبير.
- استعداد الحكومة لتزويدنا بالوسائل اللازمة لأداء مهمتنا؛
- الوحدة والجماعية التي ميزت العمل داخل اللجنة نفسها.

غير أن عوامل أخرى طرحت مشاكل، نذكر منها:

- صعوبة إقناع الأحزاب السياسية بقبول المقترحات التي ارتأينا أنها كانت ستسهل سير الاقتراعات الستة (6) المتزامنة ضمن انتخابات مايو 2023. وشملت هذه، من بين مقترحات أخرى، استخدام بطاقة اقتراع موحدة مما قد يسهل التصويت ويحدد المدة خلف الستار، تقسيم الاقتراعات إلى مجموعتين (2)، محلية ووطنية، لكل منهما بطاقة تصويت، وإمكانية أن يكون لكل حزب بطاقة تصويت واحدة صالحة لجميع قوائمه، وأخيرا، إمكانية تخصيص رقم محدد لكل حزب يمكنه الاحتفاظ به لقوائمه على امتداد التراب الوطني.
- كما عانت الأحزاب السياسية صعوبة في الاتفاق على مجموعة اتصال مصغرة، لتسهيل التشاور معها، بدلا من الاضطرار إلى جمعهم معا.
- وتمثل العامل الثالث الذي كان له التأثير الأكبر على الاقتراع في الصعوبة التي واجهتنا لتشكيل مراكز الاقتراع الأربعة آلاف وسبعمائة وتسعة وأربعين (4749) وتكوين أعضائها البالغ عددهم خمسة عشر ألفا (15000).

وكانت معظم الانتقادات الموجهة، مثل جودة صياغة المحاضر وعدم توزيعها في الوقت المحدد على المرشحين والمعنيين الآخرين، نتاجا لضعف أداء هذه المكاتب.

ورغم كل شيء، تم اكتشاف حالة الغش الوحيدة التي أبلغت عنها أجهزتنا المختصة في الميناء. وتعلق الأمر بموظف معلوماتية قام، خلال نقل النتائج، باقتطاع نسب من الأصوات اللاغية والمحايدة لصالح أحد المرشحين. وفور الاشتباه، تم إجراء تحقيق وإثبات الوقائع وإيداع الجاني السجن.

ولدينا مؤشرات يمكن أن نستنتج من خلالها أن الانتخابات جرت في ظروف جيدة وأن النتائج المنبثقة عنها كانت صحيحة.

وتجدر الإشارة، في الواقع، إلى أنه لم يكن هناك طعن ضد دائرة انتخابية كاملة، بل ضد مكاتب فردية، بالنسبة لجميع المكاتب البالغ عددها 4749 مكتبا، سواء على المستوى التشريعي أو الجهوي أو البلدي، (أي 105

طعون من أصل 4749 قائمة). وتم قبول 12 طعنا فقط وتمت معالجتها من قبل مختلف السلطات القضائية (المحكمة العليا والمجلس الدستوري).

وكانت نتائج هذه الطعون، سواء بقرار إعادة الانتخابات أو بإعادة فرز الأصوات، مشابهة تقريبا لنتائج الجولة الأولى.

الشعب: اعترض البعض، عن صواب أو عن خطأ على سير الانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية الأخيرة، ما رأيكم في تلك الاعتراضات؟

رئيس اللجنة: بالطبع، فإن المترشحين الخاسرين لا يشاطروننا هذه الأحكام، حيث حكموا على النتائج ليس انطلاقا من إمكاناتهم الحقيقية، بل على أساس الآمال التي كانوا يعلقون على الانتخابات. وحتى الأحزاب التي من المعروف أن الأزمات الداخلية عصفت بها وانتخب المنشقون عنها تحت يافطات أخرى، لم تأخذ ذلك في الاعتبار في تحليلاتها.

ويشير عدد الدوائر الانتخابية التي ترشحوا فيها إلى أنهم كانوا على دراية كافية بحدود إمكانياتهم. وبالتالي يمكننا أن نتساءل عندما كانوا يطالبون بإعادة الانتخابات، أين ما كانوا يعتمدون عليه. وفي الواقع فإن نسبة المشاركة كانت مرتفعة إلى الحد الذي لا يمكن معه تعبئة جمهور الناخبين «الخاملين».

وبشكل عام، فإن أحزاب النخبة هي التي لا ينبغي أن تخسر الأصوات في البطاقات اللاغية والمحايدة.

الشعب: في أفق رئاسيات 2024، ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لتحسين جودة وتعزيز مصداقية هذا الحدث وبالتالي طمأنة الفاعلين السياسيين؟

رئيس اللجنة: لقد قطعت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات شوطا مهما في التحضير لهذا الحدث الانتخابي، الذي لا تخفى أهميته وخصوصيته.

وتم اقتراح جدول زمني على الحكومة، ونحن على يقين من أنها ستبني عليه لاتخاذ الإجراءات التنظيمية الداخلة في نطاق اختصاصها، وخاصة استدعاء هيئة الناخبين. هناك مواعيد معينة ينص عليها الدستور وتحدد اعتبارا من تاريخ تنصيب رئيس الجمهورية الحالي.

وتم إجراء مشاورات مع الشركاء المعنيين، خاصة المجلس الدستوري، وتم تنظيم اجتماعات مع الأحزاب السياسية والسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية والمجتمع المدني.

ويجري أيضا التنظيم الإداري والمادي، وخاصة اكتتاب وتكوين عمال الهياكل الجهوية والمحلية. ومن المقرر تحديث اللائحة الانتخابية. كما بدأت إجراءات اقتناء السيارات واللوازم الانتخابية.

الأمور تسير ولله الحمد بشكل طبيعي حتى الآن. سيتم إيلاء اهتمام خاص لأوجه القصور ونقاط الضعف التي لوحظت خلال الانتخابات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بالاكتتاب والعمال المعنيين بالإشراف على مكاتب التصويت.

الشعب: انخرطت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في مشاورات واسعة النطاق مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وغيرهم من المهتمين بالانتخابات، وكذلك مع شركاء التنمية. ماذا تتوقعون من تلك المشاورات؟

رئيس اللجنة: تهدف المشاورات المذكورة أعلاه مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني إلى إشراكهم بشكل أكبر بهدف تعبئة الناخبين بشكل أكثر فعالية في تحديث اللائحة الانتخابية، أولا، وبعد ذلك من أجل تصويت أكثر اتساقا. ونحن نسعى إلى تصحيح الاتجاهات التي لوحظت خلال الانتخابات الأخيرة، وفي الواقع، كانت نسبة الأصوات اللاغية مرتفعة للغاية في بعض المناطق.

وفي الوقت ذاته، نقوم باتصالات مفيدة مع الشركاء الخارجيين للحصول على مواكبة أفضل للعملية.

الشعب: يشعر العديد من مراقبي الانتخابات بالقلق من أن يؤدي تسجيل الناخبين عن بعد إلى تغيير وزن بعض المقاطعات نتيجة تسجيل غير المقيمين بشكل دائم، كيف تنظرون إلى ذلك؟

رئيس اللجنة: يعتبر التسجيل عن بعد وسيلة سمحت بها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات خلال الإحصاء الإداري ذي الطابع الانتخابي الأخير، حتى لا يضطر الناخبون المقيمون بعيدا عن المكان الذي يريدون التصويت فيه إلى السفر للتسجيل. ويتعلق الأمر بتقدم تكنولوجي جديد أرادت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الاستفادة منه. وعلى حد علمنا، لم تكن هناك انتقادات كبيرة لهذا الإجراء.

بالنسبة للانتخابات المحلية، يتجه الناخب نحو منطقته الأصلية، أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية فمن الضروري تسهيل عملية التصويت حيث يقيم، بما أن التراب الوطني يشكل دائرة انتخابية واحدة.

«ترغب اللجنة في أن يجعل الموريتانيون، على مختلف مستوياتهم، الانتخابات الرئاسية لعام 2024 همهم الرئيسي، وأن يستمر الشركاء السياسيون في الحفاظ على مناخ من الهدوء والانفتاح، وأن يلتزم المرشح المستقبلي للانتخابات الرئاسية بميثاق حسن السيرة والسلوك، معطيا أولوية للاستقرار وصيانة المصالح العليا للبلاد»

الشعب: ما هي العلاقة بين اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والإدارة العامة للعمليات الانتخابية التابعة لوزارة الداخلية؟

رئيس اللجنة: لم يعد الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية واللامركزية يحتوي على هيكل مسؤول خصيصا عن الانتخابات. ومع ذلك، ينص هذا المخطط التنظيمي على مكلف بمهمة يتولى الاتصال مع اللجنة

الوطنية المستقلة للانتخابات.

الشعب: ماذا تنتظرون من المراقبين الوطنيين والدوليين أثناء الانتخابات؟

رئيس اللجنة: مراقبة الانتخابات، سواء كانت داخلية أو خارجية، مطلوبة دائما. وتقوم عموما بتعبئة المؤسسات والخبراء ذوي الخبرة الواسعة في هذا المجال حيث تضفي شهاداتهم مصداقية على الانتخابات أو تقوض مصداقيتها وفق المعايير المعتادة التي يحددونها خلال كل مهمة مراقبة.

وبقدر ما نأمل أن ننجح في هذه الانتخابات، فإننا نود أن تتم مراقبتها بشكل جيد.

الشعب: ماذا عن الوضع الحالي للتحضيرات المتعلقة بالانتخابات الرئاسية؟

رئيس اللجنة: تمت مناقشة مستوى التحضير على أعلى المستويات. وستكون اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على مستوى التطلعات إن شاء الله.

الشعب: عند إعلان النتائج، ربما تثار شكوك حول صدقية نتائج الانتخابات في موريتانيا، كما يحدث في كل مكان، من وجهة نظر معينة، خاصة فيما يتعلق بالتلاعب بنظام التسيير الالكتروني لنتائج الانتخابات. ما هي التدابير التي تفكرون فيها للتعامل مع مثل هذا الاحتمال؟

رئيس اللجنة: لماذا أنتم متشائمون إلى هذا الحد؟ مع ذلك، خلال الانتخابات الأخيرة التي اتسمت، كما تعلمون، بالتعقيد المرتبط بإجراء ستة (6) اقتراعات في وقت واحد، لم تسجل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات سوى عملية غش واحدة تم تحديد هوية صاحبها (مسير النظام المعلوماتي) بسرعة ومعاقبته بعد التحقيق الذي أجرته مصالح الشرطة.

وبرغم ذلك، وفي ضوء الانتخابات الرئاسية المقبلة، التي تشرف عليها بشكل مشترك اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والمجلس الدستوري والتي تتعلق بإدارة صندوق اقتراع واحد فقط، فإن البيانات المتعلقة بعمليات التصويت تبدو أقل تعقيدا. ومع ذلك، فقد تم التفكير في تدابير مبتكرة على مستوى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لتحسين نظام إدارة العملية الانتخابية على أكمل وجه وزيادة شفافية الاقتراع. وهكذا وللمرة الأولى سيسمح موقع **myceni.com**، الذي أنشأته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بالنشر الفوري للنتائج الأولية للانتخابات، بحيث تكون في متناول المواطنين والمرشحين والمجتمع المدني والمراقبين في نفس الوقت. وسيتيح ذلك إمكانية التعامل الفوري مع البيانات أو إبداء تحفظات أو ملاحظات مباشرة ستتم معالجتها بطريقة شفافة من قبل المصالح المختصة في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، دون انتظار اجتماع لجنة معينة، وبعيدا عن «الغرف المغلقة»، وعلى مرأى ومسمع الجميع.

نحن ندرك أنه في هذا العصر الرقمي، يكتسي تأمين البيانات المتعلقة بنتائج الانتخابات أمرا بالغ الأهمية، خاصة فيما يتعلق بالتصويت ومعالجة النتائج. وتولي اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات اهتماما خاصا لضمان أقصى قدر من الترتيبات الأمنية حتى تكون نتائج هذا الاستحقاق الانتخابي مرضية للموريتانيين.

وعلى الرغم من نظام اليقظة الذي تم إدخاله والتدابير المتخذة لتأمين النظام المعلوماتي لمعالجة النتائج، لا يزال يتعين علينا الاعتراف بحقيقة أنه لا يوجد، في أي مكان من العالم، نظام تقني آمن بنسبة مائة بالمائة.

وعلى أية حال، ستقوم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات مستعينة بما يتاح لها من وسائل ببذل كل ما في وسعها لتحسين معالجة نتائج التصويت ومنح الثقة للمرشحين. والشيء المؤكد هو أن الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ستضمن حسن سير الانتخابات الرئاسية المقبلة، بشرط أن يقوم جميع الفاعلين بما عليهم بشكل صحيح لأن ذلك من مصلحة البلاد من أجل فتح صفحة جديدة في عملية تنقية المناخ السياسي وما ينجر عن ذلك من تعزيز لنظامنا الديمقراطي.

الشعب: ما هي الرسالة التي تودون توجيهها وأنتم على أبواب الانتخابات الرئاسية المقبلة؟

رئيس اللجنة: ترغب اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في أن يجعل الموريتانيون، على مختلف مستوياتهم، الانتخابات الرئاسية لعام **2024** همهم الرئيسي، وأن يستمر الشركاء السياسيون في الحفاظ على مناخ من الهدوء والانفتاح، وأن يلتزم المرشح المستقبلي للانتخابات الرئاسية بميثاق حسن السيرة والسلوك معطيا أولوية للاستقرار وصيانة المصالح العليا للبلاد.

> **«نسعى إلى تصحيح الاتجاهات التي لوحظت خلال الانتخابات الأخيرة، وفي الواقع، كانت نسبة الأصوات اللاغية مرتفعة للغاية في بعض المناطق. وفي الوقت نفسه، نقوم باتصالات مفيدة مع الشركاء الخارجيين للحصول على مواكبة أفضل للعملية».**

> **«لقد نجحت اللجنة في تقديم فرز فوري للنتائج عبر منصة my Ceni وهذا ما جسد شفافية غير مسبوقة شهد بها القاصي والداني»**

استحقاقات 2023..

إطلالة على أهم مضامين تقرير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات

بلقيس بنت إسماعيل

في الخامس من أكتوبر 2023، تسلم فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني بالقصر الرئاسي من رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات السيد الداه ولد عبد الجليل، تقريرا يفصل آلية تنظيم وظروف سير الاستحقاقات التشريعية والجهوية والبلدية للعام 2023، والتي جرت تحت إشراف اللجنة.

التقرير الذي يلزم القانون بإعداده بعد مضي ثلاثة أشهر على تنظيم الانتخابات، جاء في مئة وتسعة وتسعين صفحة وتم تبويبه في خمسة أقسام، وبين بأدق التفاصيل والصور والوثائق والرسوم البيانية مسار العملية الانتخابية منذ مراحل التحضير حتى تقارير بعثات المراقبة بعد الاقتراع.

في كلمته الممهدة للتقرير وصف رئيس اللجنة العمل بكونه جزء من الإرادة الهادفة إلى متابعة عملية ترسيخ الديموقراطية وتوطيد المكاسب في ميدان الحكامة الانتخابية، معتبرا أن اللجنة قطعت شوطا لا بأس به على طريق تحقيق طموحها المتمثل في تعزيز كفاءتها وقدرتها على تنظيم انتخابات عادلة ومنصفة لصالح جميع المواطنين، ومثمنا جهود كافة الشركاء الذين ساهموا في تحقيق النجاح خلال إدارة تلك المرحلة.

مقدمة التقرير تضمنت بنود اتفاق جرى في السادس والعشرين من سبتمبر 2022 بين الحكومة والأحزاب السياسية، ونص على أمور من بينها زيادة عدد النواب من 157 إلى 176 نائبا، واستحداث لائحة وطنية خاصة بالشباب بواقع 11 مقعدا من بينها مقعدان لذوي الاحتياجات الخاصة، كما تضمنت البنود تنظيم الانتخابات خارج فترتي الخريف والحر الشديد.

ورغم التحديات الكبيرة، ومع الاعتراف بتسجيل نواقص -وإن لم تشب مصداقية النتائج حسب التقرير- رغم ذلك فقد رصدت اللجنة نقاطا ميزت هذه الانتخابات من بينها مشاركة جميع الأحزاب السياسية، و نسبة تصويت عالية بلغت 71%.

ولم تغفل مقدمة التقرير مكونة التقييم الداخلي، الذي مكنت ورشاته من تشخيص

النواقص والاختلالات في الأنشطة المنفذة وتقديم توصيات واقتراحات لمعالجتها، من بينها تعميم التكوين لعمال اللجنة الانتخابية على كافة المستويات، وتحسين الوسائل المادية والمالية واللوجستية.

استعرض القسم الأول من التقرير أنشطة ما قبل الانتخابات، والتي كان مبتدأها تجديد هياكل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، حيث عينت لجنة تسيير بموجب المرسوم الرئاسي رقم 172- 2022 الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 2022، وفي ذات اليوم وبعد أداء اليمين القانونية أمام المجلس الدستوري انتخبت اللجنة رئيسها ونائبه من بين أعضائها.

تواصل اللجنة مع السلطات العليا للدولة، والتشاور مع شركائها في المسار الانتخابي، وتحديد الجدول الزمني للانتخابات، من ضمن النقاط التي فصل التقرير باعتبارها عناصر التحضير والتهيئة للاستحقاقات.

الأنشطة الانتخابية كانت محتوى القسم الثاني من التقرير، الذي تناول -وفقا للترتيب الزمني- الإجراءات التي اتخذت لتسيير العملية الانتخابية، وتم في ذلك السياق استباق الاستحقاقات بإجراء تعديلات على الإطار القانوني في الفصل الأول من سنة 2023، إضافة إلى الإحصاء الإداري ذي الطابع الانتخابي، ثم اكتتاب وتكوين أعضاء مكاتب ،التصويت، لتبدأ من ثم الحملة الانتخابية، ثم عمية الاقتراع التي تلاها إعلان النتائج، ثم التعامل مع الطعون التي تم البت بشأنها من طرف المجلس الدستوري والمحكمة العليا.

وفي ما يخص مراقبة الانتخابات، تحدث التقرير عن اعتماد 21 منظمة ومؤسسة وطنية وإقليمية ودولية، إضافة إلى بعض البعثات الدبلوماسية، ونشرت هذه الهيئات ما مجموعه 328 مراقبا على عموم التراب الوطني.

في القسم الثالث من التقرير جاءت أنشطة ما بعد الانتخابات وتركزت أساسا في محور التقييم، حيث أجريت ورشات للتقييم الداخلي، وورشة تقييم الانتخابات، ومكنت من الخروج بتوصيات تخدم تعزيز الكفاءة في إنجاز وإدارة العملية الانتخابية بطريقة مرضية.

ميدان تسيير الموارد المالية تم طرقه في القسم الرابع من تقرير اللجنة عبر نقطتين هما تمويل أنشطة الإحصاء الإداري ذي الطابع الانتخابي، وتمويل الحملة الانتخابية.

أما القسم الخامس والأخير فقد استعرض التوصيات والخلاصات التي تم التوصل إليها من خلال عمليات التقييم التي أجرتها اللجنة، سواء منها الداخلي أو ما أشركت فيه أطراف أخرى مهتمة ومعنية بالعملية الانتخابية، وتهدف لاستخلاص الدروس من التجربة للتغلب على أوجه القصور التي يمكن أن تظهر في الاستحقاقات المقبلة.

وأخيرا أرفق التقرير بوثائق الاتفاق السياسي، القوانين النظامية، المراسيم، المقررات، المداولات، وتقارير بعثات المراقبة الانتخابية.

تلك أهم النقاط التي وردت في تقرير وثق لمرحلة حاسمة في المسار الديموقراطي لبلادنا، حيث استوفى سرد التفاصيل الفنية والظروف المصاحبة لعمل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات خلال الاستحقاقات التشريعية والجهوية والبلدية للعام 2023.

اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات:

ثمرة توافق سياسي عريض ظلَّ يتعزَّز

النبهاني ولد أمغر

تعتبر اللجان المستقلة للانتخابات جهازا إداريا، من أهم وأنجع ما تم التوصل إليه في العالم، من أجل القيام بمسؤولية تنظيم الانتخابات بطريقة شفافة وواضحة ترضي جميع الفرقاء السياسيين، وبالتالي تجعل من مخرجاتها أمرا متقبلا لدى الجميع بل ومباركا.

ولا عبرة في اختلاف الأسماء فهناك من الدول من تسمي هذا الجهاز المكلف بشأن الانتخابات لجنة، وهناك من تسميه مفوضية، وهناك من تسميه غير ذلك، فالمقصود واحد وهو إدارة أو الإشراف على شأن الانتخابات بكل متعلقاته من ألفه إلى يائه.

وتأخذ لجان أو مفوضيات الانتخابات مسافة من جميع السلط وفي مقدمتهم السلطة التنفيذية، وتعمل بحياد واستقلالية، كما تتشكل من أشخاص يتمتعون بالكفاءة والتجربة والاستقامة والمرونة في التعاطي مع مختلف الأطراف، مما يجعلهم محل تقدير واحترام من كافة الأطراف.

وفي موريتانيا ظل إنشاء جهاز إداري يتمتع بمستوى من الاستقلالية لإدارة الانتخابات، مطلبا ثابتا ومُلِحّا للأحزاب السياسية الموريتانية المعارضة، فقد كانت تعتبره عاملا أساسيا في الحدّ من تزوير الانتخابات من خلال إبعاد السلطة التنفيذية عن تلك المهمة، فقد كانت ترى في تنظيمها لها نوعا من الخصام مع من هو الحكم.

ومنذ الانفتاح الديمقراطي والتعددية الحزبية سنة 1991، وحتى سنة 2005، ظل مطلب الأحزاب المعارضة بإنشاء جهاز مستقل لإدارة الانتخابات في البلد يُعيره النظام الحاكم الصمّاء من أذنيه.

تاريخ اللجنة

رأت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات النور لأول مرة في المرحلة الانتقالية التي أعقبت انقلاب أغشت 2005، الذي أطاح بالنظام الذي حكم البلاد منذ نهاية 1984، وجاءت اللجنة المستقلة للانتخابات نتاج نقاشات شاركت فيها كل أجزاء الطيف السياسي والنقابي خلال الأيام التشاورية التي نظمها المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية الحاكم يومها.

وتم تشكيل لجنة مستقلة من شخصيات ذات مصداقية وتجربة نالت تزكية أغلب مكونات الطيف السياسي، وتباينت آراء المشاركين في تلك الأيام التشاورية، حول نوعية لجنة الانتخابات؛ هل تكون لجنة استشارية أم تنفيذية، علما أن كلا النموذجين متبع في مختلف أنحاء العالم، ولكل واحد منهما مؤيدوه كما له معارضوه، وقد تم الاتفاق بعد الكثير من الأخذ والرد والنقاش، أن تكون وظيفة أول لجنة مستقلة لتنظيم الانتخابات في موريتانيا،

استشارية، وأبهرت اللجنة في أداء ما كلفت به على الوجه الأكمل، فأشرفت على انتخابات الاستفتاء على تعديل الدستور. وبعدها الانتخابات البلدية والنيابية وانتخابات مجلس الشيوخ، وختمت مهمتها بالانتخابات الرئاسية في مارس عام 2007، وقد كانت تجربة ناجحة نال أداء اللجنة المستقلة للانتخابات في مختلف محطاتها رضى الجميع، وقدمت مقاربة جديدة ومفيدة.

وبعد انقلاب أغشت 2008، العسكري، الذي أطاح بالنظام المنتخب، وتأزم الأوضاع السياسية، كان تشكيل لجنة مستقلة لتنظيم الانتخابات الرئاسية مطلبا ثابتا لأغلب المشاركين في طاولة مفاوضات دكار التي جمعت الأطراف السياسية في البلد وأنهت الأزمة، وقد كان الاتفاق على تشكيلها بالتوافق بين جميع الفرقاء عاملا من العوامل الأساسية التي أنهت الخلاف وجعلت الجميع يتوجهون إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية صيف 2009.

وقبل الانتخابات البلدية والنيابية 2013، اتفقت أحزاب الأغلبية مع بعض من أحزاب المعارضة الموسومة يومها بالمعارضة المحاورة، على مراجعة شأن اللجنة المستقلة للانتخابات وتشكيلها بشكل جديد،

وفي هذا السياق تم اصدار القانون النظامي رقم 2012-027، بتاريخ 12 أبريل 2012، وهو قانون يعطيها الاستقلال الإداري والمالي، ويمنحها صلاحيات تحضير وتنظيم مجموع العملية الانتخابية والإشراف عليها بدءً بمرحلة التصديق على الملف الانتخابي ولغاية الإعلان المؤقت أو النهائي للنتائج.

وفي إطار هذه المراجعة عهد إلى اللجنة المستقلة بدور تنفيذي بدل الاستشاري، فقامت بإدارة كل أجزاء العملية الانتخابية، من وضع ومراجعة وتحيين اللائحة الانتخابية، إلى إعلان النتائج المؤقتة، مرورا بالترشيحات للمناصب الانتخابية ومجريات الحملات الدعائية وعمليات الاقتراع والفرز.

وفي هذه المرة كان الأشخاص المشكلون للجنة يتم اقتراحهم من الأحزاب السياسية الموالية وبعض أحزاب المعارضة التي تفاوضت معها، وكان يشترط فيهم نوع من الاستقلالية عن الأحزاب، وقد حدث نوع من التساهل في الأمر.

وتم الإبقاء على نفس النمط من اللجنة في انتخابات 2018، البلدية والجهوية والنيابية، وفي انتخابات 2019 الرئاسية.

وفي سنة 2022، وتحضيرا للانتخابات البلدية والجهوية والنيابية بداية صيف 2023، نظمت وزارة الداخلية واللامركزية، أياما تشاورية شاركت فيها كل أطراف المشهد السياسي الوطني، وكان على رأس المتداول والمُناقش، موضوع اللجنة المستقلة للانتخابات، وفي نهاية التشاور تم الاتفاق على طريقة تشكيلها، فضلا عن تعزيز دورها في إدارة كل أجزاء العملية الانتخابية ومتعلقاتها، وفي هذه المرة عاد الإجماع السياسي حولها، فمن ضمن 25 حزبا سياسيا معترفا بها في البلد، اتفق 24 حزبا سياسيا، على مجريات تشكيل اللجنة، معيدين التوافق السياسي الذي حصل حولها أول أمرها سنة 2006.

وكان المرسوم رقم 2018-035 الصادر في مارس 2018، قد حدّدَ إجراءات تعيين أعضاء لجنة التسيير وانتخاب رئيس ونائب

رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وينص المرسوم على اختيار أعضاء لجنة تسيير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من طرف لجنة تسمى لجنة التعيين تتألف من ثمانية أعضاء، أربعة من أحزاب المعارضة وأربعة من أحزاب الأغلبية؛ وتعين هذه اللجنة من بين أعضائها رئيسين واحد من مجموعة الأغلبية وواحد من مجموعة المعارضة.

وتقترح كل من مجموعة الأغلبية ومجموعة المعارضة من خلال ممثليهما في الرئاسة المشتركة لجنة تعيين، ويعدُّ الرئيسان المشتركان حسب الترتيب الأبجدي قائمة من اثنين وعشرين شخصا مختارين ويقدمانها إلى لجنة فرعية منبثقة عن لجنة التعيين تتألف من أربعة أعضاء اثنان من المعارضة واثنان من الأغلبية تسمى «اللجنة الفرعية للتقييم».

وتكلف لجنة التقييم بتقييم مدى توفر المؤهلات في الاثنين والعشرين عضوا الذين تم اختيارهم، ومن هذه المؤهلات المستوى التعليمي، ومهارات الاتصال، والعمل الجماعي، والإلمام الجيد بجغرافية البلد، والكفاءة الثابتة في التسيير الإداري العمومي أو الخصوصي، واستقلالية التفكير، وعدم التحيز والصدق، والاستقامة الأخلاقية، وعدم الارتباط بعلاقات مع بلد أجنبي قد تضر بالمصالح الحيوية للبلد.

وفي نهاية المطاف، تضع اللجنة قائمة من أحد عشر عضوا يكون من ضمنهم ثلاث نساء تتوفر فيهم الشروط المطلوبة وتقدم للجنة التعيين لاعتمادها بشكل توافقي في أجل 48 ساعة، حيث تقوم بعد تصديقها عليها بإحالتها من خلال الرئيسين المشتركين إلى رئيس الجمهورية للقيام بالتعيين.

وفي حالة تعذر التوافق في المدة المحددة أعلاه يتعين على لجنة التقييم إحالة قائمة الـ22 إلى رئيس الجمهورية الذي سيكون الحكم النهائي فيها.

ورغم أن أعضاء اللجنة التسييرية للجنة المستقلة للانتخابات أو لجنة الحكماء، يتم اختيارهم من طرف الأحزاب السياسية، فإنهم

يتمتعون بحق يعرف في بعض المدارس القانونية الحديثة بـ «حق نكران الجميل»، ومعناه أنه ليست للتشكيلات السياسية التي اقترحت الأعضاء منة عليهم ولا جميل يتعين عليهم رده، بل من حق كل عضو أن يتخذ في إطار عمله موقفا ضد الحزب الذي اقترحه مما يعد نكرانا للجميل في الأدبيات العادية، وهذا هو معنى اشتراط القانون للحياد في أعضاء اللجنة.

إجماع سياسي واسع على اللجنة الحالية

كانت فكرة إنشاء لجنة مستقلة لتنظيم الانتخابات في موريتانيا، مطلبا قديما ظل يَعْتَمِلُ في عقول الساسة خاصة المعارضين منهم، حيث ظهرت الحاجة لها منذ بداية المسلسل الديمقراطي وما رافقه من تشكيك مُزْمِن في نزاهة وشفافية الانتخابات التي تشرف عليها الحكومة من خلال وزارة الداخلية وأجهزتها المختلفة، فكان من الطبيعي أن يصار إلى تكوين جهاز مستقل لديه الخبرة والكفاءة، يدير الانتخابات حتى تكون نتائجها مقبولة لدى الجميع.

وقد حظيت أول لجنة مستقلة للانتخابات تم تكوينها في المرحلة الانتقالية مستهل سنة 2006، بدعم ومباركة معظم مكونات الطيف السياسي الموريتاني، وإذا كان هذا الإجماع شهد نوعا من التراجع والفتور والتشكيك، خلال تكوين اللجنة المستقلة التي أشرفت على تنظيم الانتخابات الرئاسية سنة 2009، وصل حد رفض مخرجات تلك الانتخابات وحمل رئيسها على تقديم استقالته بعد ظهور النتائج، وخلال تأليف اللجنة التي أشرفت على الانتخابات البلدية والنيابية سنة 2013، والرئاسية، في العام الذي تلى ذلك، وخلال مراجعة وتشكيل اللجنة التي أشرفت على الانتخابات البلدية والجهوية والنيابية سنة 2018، فإن الإجماع السياسي الوطني عاد للتشكل من جديد خلال المشاورات السياسية العريضة التي أفرزت اللجنة المستقلة الحالية والتي نظمت الانتخابات البلدية والجهوية والنيابية في بداية الصيف الماضي، فمن أصل 25 حزبا سياسيا، هي الأحزاب المعترف بها في البلد، وافق 24 حزبا سياسيا على طريقة تشكيل اللجنة المستقلة للانتخابات، إذ اتفقت كل الأطراف السياسية على تشكيل لجنة تعيين تتكون من ثمانية أشخاص أربعة منهم من المعارضة وأربعة من الموالاة، وقد قامت هذه اللجنة باختيار 22 شخصا ممن تتوفر فيهم الكفاءة والتجربة والاستقلالية؛ أحد عشر منهم اختارتهم المعارضة من نشطائها أو الشخصيات المقربة منها، وأحد عشر اختارتهم الموالاة من نشطائها أو الشخصيات المقربة منها، وقد تم إعطاء الأسماء لرئاسة الجمهورية، التي أصدرت مرسوما بتعيين أحد عشر منهم من ضمنهم ثلاث نساء، حكماءَ للجنة المستقلة للانتخابات، خمسة منهم من الأسماء التي قدمت المعارضة وستة من الأسماء التي قدمت الموالاة، وقد انتخب الحكماءُ الذين تمت تسميتهم، رئيسا ونائبا له من بينهم.

والخلاصة أن لجنة الانتخابات الحالية كانت محل تشاور موسَّع لكل مكونات الطيف السياسي الوطني، مما جعلها تخرج برضى ومباركة الجميع، وبعد تشكيلها وتنصيبها وشروعها في ممارسة عملها، حرصت اللجنة على التعاطي والتشاور المنتظم مع كل الأطراف السياسية وعمدت إلى إنشاء قنوات اتصال مباشرة مع الجميع، بغية معالجة ما يطرأ من مشاكل وعراقيل والتغلب عليها بشكل سريع، فهي نتاج تشاور سياسي وطني قَبْلِي وبَعْدي موسع.

ويمكن اعتبار أن اللجنة المستقلة للانتخابات في موريتانيا، شهدت نوعا من التدرج المدروس خلال تاريخها؛ فقد بدأت لجنة استشارية، تتم تزكيتها من الأطراف السياسية، ثم أصبحت لجنة تنفيذية تقترح الأحزابُ السياسية أعضاءها من الشخصيات المستقلة، ثم وصلت في نهاية المطاف إلى لجنة تنفيذية كاملة الصلاحيات تقترح الأحزاب السياسية أعضاءها من بين نشطائها المشهود لهم بالكفاءة والاستقلالية، ومن الشخصيات المستقلة المحايدة ذات التجربة الراسخة، في خطوة تهدف إلى جعل عمل اللجنة توافقيا وتمكين الأحزاب السياسية المعنية بالانتخابات من الاطلاع بدور محوري في العملية الانتخابية، حتى تكون راضية في النهاية عن ما يجري.

وقد أكتسبت طواقم اللجنة الإدارية والفنية الكثير من الخبرات والتجارب التي راكمتها، مما جعلها تمتلك طاقما مؤهلا لإدارة الشأن الانتخابي بشكل احترافي، وتواصل في كل محطة الاستزادة من الخبرات التجارب المهمة، في سبيل الوصول إلى الكمال.

اللجنة الحالية لتسيير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات

- الداه ولد عبد الجليل – رئيسا
- محمد الأمين ولد داهي – نائبا للرئيس
- أب ولد امباري –عضوا
- بابوكار سولي – عضوا
- باب ولد بوميس – عضوا
- بلال ولد ورزك – عضوا
- جينابا تانديا – عضوا
- كومبا سي – عضوا
- لمينة محمد بوي أمم – عضوا
- محمد المختار مليل – عضوا
- حبيب حمديت – عضوا

الأمانة العامة:
الأمين العام السيد امادو موسى جالو.

- الداه ولد عبد الجليل - رئيسا

- محمد الأمين ولد داهي - نائبا للرئيس

- جينابا تانديا - عضوا

- بلال ولد ورزك - عضوا

- باب ولد بوميس - عضوا

- بابوكار سولي - عضوا

- أب ولد امباري -عضوا

- حبيب حمديت - عضوا

- محمد المختار مليل - عضوا

- لمينة محمد بوي أمم - عضوا

- كومبا سي - عضوا

الأمين العام: السيد امادو موسى جالو

الناطق الرسمي: تقي الله الأدهم

اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات:

الشركاء ومجالات الشراكة

النبهاني ولد أمغر

تتوزع شراكات اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، عموديا وأفقيا، داخليا وخارجيا، تبعا لمجالات تدخلها ونشاطها.

لقد منح المشرع الموريتاني اللجنة المستقلة للانتخابات الاستقلال الإداري والمالي، وهذه مزية حاسمة في أداء اللجنة وجودة عملها.

إن عظم المسؤولية التي تتحملها اللجنة وحيويتها، من الضروري لها إقامة شراكات كثيرة مع عديد الأطراف وإرساء أنماط من التعاون البناء في مختلف الاتجاهات، وهو ما قامت به اللجنة، فمن الحكومة إلى الإدارة إلى الشركاء السياسيين، إلى المؤسسات والقطاعات ذات الصلة بعمل اللجنة، إلى منظمات المجتمع المدني، إلى الشركاء الخارجيين؛ من منظمات دولية وإقليمية مهتمة بالشأن الانتخابي بمختلف تمفصلاته، تقيم اللجنة شبكة علاقات وشراكات متنوعة مفيدة ومثمرة.

وتساهم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، من خلال شراكاتها هذه وغيرها، في تحقيق بعض الرهانات الوطنية الكبرى التي يعتبر من الحيوي وطنيا رفعها، ومن أهم هذه الرهانات، رهان الاستقرار السياسي، فتسيير اللجنة للانتخابات وفق مبادئ الشفافية والنزاهة بجميع أبعادها السياسية والمالية والإدارية، يعتبر سببا مباشرا في تقوية اللحمة الداخلية ورضى مختلف الأطراف السياسية وقبولها للعملية ومخرجاتها، وهذا هو أهم مقوم من مقومات الاستقرار السياسي، وكذلك رهان الانسجام الوطني، الذي تقوم به اللجنة من خلال التوعية التي تسهم في تعميق روح المواطنة، وإعلاء قيمة الوطن، والاستثمار الإيجابي للتنافس، بعيدا عن النزعات المفرقة والخطابات العنصرية، ورهان التنمية، حيث يمكن لها أن تقوم بدور أساسي في التنمية، من خلال تهيئة المناخ، لاختيار الأكفأ الحامل للهم الوطني، ومن خلال محاربة المال السياسي، ومواجهة الرشوة الانتخابية وشراء الذمم، وكذلك رهان جذب الاستثمارات، فحين تنجح اللجنة في تسيير انتخابات شفافة ونزيهة، فإن ذلك سينعكس إيجابا على سمعة البلاد، مما سيكون له الأثر الإيجابي على جذب الاستثمار وتعبئة الموارد وثقة الشركاء.

الشركاء والشراكات

تتصدر الحكومة الموريتانية قائمة الشركاء للّجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، الذين ينسجون معها شراكات، و تتعدد القطاعات الحكومية والمؤسسات التابعة للدولة التي تتعاون معها اللجنة وتتشارك، وتعتبر الوزارة الأولى الشريك الأول الحكومي للجنة، حيث تتولى تنسيق مجمل علاقاتها بالحكومة، وتتعاطى معها بشكل دائم بهدف تلبية جميع مطالبها، كما تتمتع اللجنة بشراكة خاصة مع قطاع الداخلية واللامركزية، فقد ورثت عن القطاع، إدارة الشأن الانتخابي بمختلف محطاته وتمفصلاته، لذلك ربطت شراكة متعددة الجوانب مع هذا القطاع، يقدم بموجبها، من خلال مديرية دعم المسار الانتخابي، دعما للعملية الانتخابية، يتمثل في مراقبة وتحضير ومراجعة وتسيير الملف الانتخابي والإحصاء الانتخابي، وتعتمد العمليات المناسبة لذلك، بالإضافة إلى إعداد دفتر التكاليف الذي يتم التعهد في طلبيات المعدات الانتخابية على أساسه، واستلام المعدات الانتخابية وتدقيق مطابقتها، كما يوفر قطاع الداخلية تأمين مختلف مراحل المسار الانتخابي من خلال الأجهزة الأمنية التابعة له والتي تتبع لقطاع الدفاع وينسق معها قطاع الداخلية.

وتقيم اللجنة شراكة مع قطاع المالية، بموجبها تحصل على كل متطلباتها المالية التي تمكنها من أداء مهامها على أكمل وجه.

ومن شراكات اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، الحيوية والمهمة والبارزة، تلك التي تربطها بمختلف مكونات الطيف السياسي الوطني، فرغم أن اللجنة نتاجُ توافق مختلف أجزاء المشهد السياسي، فإنها تشرع مباشرة بعد تزكيتها وتعيينها، في خلق شراكة دائمة مع الأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين، بموجبها يتم النقاش الدائم معهم حول أنجع السبل لتسيير المسار الانتخابي وإدارته، وإطلاعهم على كل صغيرة وكبيرة فيه، والأخذ بملاحظاتهم والتحقيق والبحث والتقصي حول اعتراضاتهم.

كما تقيم شراكات مع السلطة العليا

للصحافة والسمعيات البصرية، ومؤسسات الإعلام العمومية، بهدف تغطية كافة مراحل المسار الانتخابي والترويج له وللمشاركة فيه.

وتقيم اللجنة شراكات مع بعض المؤسسات الفنية كالمكتب الوطني للإحصاء مثلا، الذي تستفيد من خبرته وتجربته في الإحصاء الإداري ذي الطابع الانتخابي مثلا.

وتشمل شبكة شراكات اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، طيفا واسعا من منظمات وجمعيات وأندية المجتمع المدني الوطنية، حيث يشمل ميدان التعاون، الإعلام والتحسيس والتكوين والترويج ومواكبة مختلف محطات المسار الانتخابي.

شركاء خارجيون

حرصا من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، على توسيع وتنويع شراكاتها خارج الأطر القريبة، عمدت إلى نسج شبكة شراكات مفيدة مع مجموعة من الشركاء الخارجيين الفنيين والماليين، مثل الهيئات الدولية المهتمة بمواكبة وتعزيز الريادة والحكامة الديمقراطية، وممثليات بعض الدول الصديقة والتجمعات الإقليمية، وفي هذا السياق أقامت اللجنة تعاونا وشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة.

ومن الهيئات التي ترتبط مع اللجنة بشراكات :

– المنسقية الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة، حيث تجتمع معها اللجنة بشكل دوري.

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي وقعت معه اللجنة اتفاقية في إبريل 2023، بعنوان: برنامج تعزيز قدرات الفاعلين الانتخابيين، من أجل ضمان مشاركة فعالة للمرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة.

– الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي تنسق أنشطة منظمات متخصصة في دعم العمليات الانتخابية، مثل المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية والمعهد الجمهوري الدولي.

– المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (ifes) التي وقعت مع اللجنة الانتخابية اتفاقية تعاون وشراكة دائمة في الشأن الانتخابي في 19 يونيو 2023.

وقد كانت مساهمة شركاء اللجنة الخارجيين، في توعية وتثقيف المواطنين، في مختلف محطات المسار الانتخابي، كبيرة ومهمة، ومن الهيئات التي ساهمت في ذلك:

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي شارك في دعم هذا التوجه خلال انتخابات 2023، من خلال دعم أنشطة تحسيسية قامت بها بعض الهيئات مثل، السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية، السلطة الوطنية لتنظيم الإشهار، المجلس الوطني للشباب، شبكة البرلمانيات والوزيرات السابقات، الرابطات الصحفية.

كما قام نفس البرنامج بتمويل تكوين ونشر أربعة وثلاثين منظمة غير حكومية للتحسيس عن قرب، في ولايات نواكشوط واترارزة وداخلت نواذيبو.

– المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، التي وقعت معها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، على اتفاقية يتم بموجبها:

1 تصميم وتطوير وسائل التثقيف الانتخابي والمدني، من أجل رفع مستوى التحسيس والإعلام لجميع المواطنين بمن فيهم الشباب والنساء والناخبون الأميون وذوو الاحتياجات الخاصة، وغيرهم من الفئات الهشة وحثهم على المشاركة في الانتخابات.

2 تحسين شفافية العمليات الانتخابية، من خلال إعداد وتنفيذ استراتيجية اتصال مباشر ودعم الأنشطة الهادفة عبر قنوات الاتصال المختلفة.

3 تعزيز الجهود الرامية إلى دمج الشباب وكبار السن وذوي الإعاقة في المسارات الانتخابية.

4 دعم أي جهود أخرى تعتبرها اللجنة الانتخابية ضرورية لتعزيز نزاهة الانتخابات.

– المعهد الجمهوري الدولي، الذي تركز مجال تدخله على :

– توفير أدوات الاتصال و وسائل الإعلام.

– برنامج تكويني سريع في تقنيات الاتصال والتوعية.

– الدعامات المقدمة في شكل صور متحركة تتعلق برسائل التوعية والتثقيف المدني، مع نشر واسع في الوسائط المتعددة.

وفي عام 2023، ساهم المعهد الجمهوري الدولي، في تصميم دعامات الاتصال والتوعية لمختلف الانتخابات البلدية والجهوية والتشريعية.

وبالمحصلة فإن شركاء اللجنة بحجم وتعدد اهتماماتها، وشراكاتها تغطي المجالات والأطر التي تعمل فيها وهي شراكات نافعة وحيوية، وتواصل السعي للاستزادة منها، بما يحقق نجاح مهمتها الوطنية النبيلة.

شركاء اللجنة الخارجيون

من الهيئات التي ترتبط مع اللجنة بشراكات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي وقعت معه اللجنة اتفاقية في إبريل 2023، بعنوان: برنامج تعزيز قدرات الفاعلين الانتخابيين، من أجل ضمان مشاركة فعالة للمرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة.

المنسقية الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة، حيث تجتمع معها اللجنة بشكل دوري.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي تنسق أنشطة منظمات متخصصة في دعم العمليات الانتخابية، مثل المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية والمعهد الجمهوري الدولي.

المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (ifes) التي وقعت مع اللجنة الانتخابية اتفاقية تعاون وشراكة دائمة في الشأن الانتخابي في 19 يونيو 2023.

توقيع اتفاقية شراكة بين اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية تتعلق بالانتخابات المقبلة

في إطار الانتخابات المقررة في موريتانيا، أوفدت الأمم المتحدة بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية. وأوصت هذه البعثة بتقديم مساعدة انتخابية دولية بهدف المساهمة في تنظيم انتخابات هادئة وشاملة وفق القوانين الموريتانية والمعايير الدولية. ويأتي إطلاق مشروع دعم المسار الانتخابي في موريتانيا تنفيذا لتوصيات هذه البعثة، ولا سيما تلك المتعلقة بالمساعدة طويلة المدى التي تغطي الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في يونيو 2024.

وقد قامت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، يوم 22 فبراير 2024 بمقر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في نواكشوط، بالتوقيع على اتفاقية دعم المسار الانتخابي في موريتانيا، التي تسعى لتعبئة تمويل يصل إلى 3 ملايين دولار أمريكي على مدى 18 شهرا والمساهمة في تنظيم الانتخابات وفقا لأحكام الدستور والقانون الموريتاني والمعايير الدولية في هذا المجال.

أهم النتائج المتوقعة للمشروع:

- تعزيز التماسك الاجتماعي والتبادلات بين أصحاب المصلحة
- تحسين الإطار القانوني
- تعزيز آليات تنظيم ومراقبة العملية الانتخابية.
- تحسيس وإعلام الناخبين
- تعزيز التواصل الاستراتيجي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات
- تعزيز قدرات موظفي الانتخابات
- تعزيز إدارة العمليات الانتخابية الرئيسية.

يتولى تمويل المشروع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وشركاؤه، خاصة الاتحاد الأوروبي ومملكة إسبانيا.

المستقلة للانتخابات بين متطلبات تأدية المهام بمهنية والحصول على ثقة المترشحين

تقرير: هواري ولد محمد محمود

تتأثر العملية الانتخابية بشكل كبير بطبيعة الإدارة الانتخابية، ممثلة في اللجنة أو الجهاز المخول قانونا بهذه العملية، من حيث الإشراف والتسيير والتخطيط والتنظيم والمتابعة.

وتأخذ الإدارة الانتخابية في الدول أشكالا مختلفة، فقد تكون إدارة حكومية، أو مستقلة، أو إدارة مختلطة بين الاثنتين. وقد اعتمد المشرع الموريتاني نموذج الإدارة المستقلة الممثلة في لجنة حكماء مختارة من طرف الطيف السياسي أغلبية ومعارضة.

ولهذا أنشأ المشرع الموريتاني سلطة عمومية هي اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ومتعها بالاستقلال الإداري والمالي، ومنحها صلاحيات تحضير وتنظيم مجموع العملية الانتخابية والإشراف عليها بدءا بمرحلة التصديق على الملف الانتخابي ولغاية الإعلان المؤقت عن النتائج وإحالتها إلى المجلس الدستوري بقصد الإعلان النهائي.

وتعنى هذه اللجنة بحسن سير الاقتراع وشفافيته ونزاهته، ولهذا فهي المعنية بالملف الانتخابي بصفة عامة، بدءا بالترشحات، وقبول المترشحين، واعتماد الشعارات والعلامات والرموز الانتخابية، والمعدات ومكاتب التصويت، وانتهاء بعمليات التصويت والفرز وصياغة المحاضر ومركزة وإعلان النتائج المؤقتة وإحالتها.

ولم تخل جل الانتخابات التي تم تنظيمها بعد اعتماد اللجنة

الوطنية المستقلة للانتخابات، من اتهامات متعددة من قبل المترشحين في مختلف الاستحقاقات سواء كانت رئاسية أو تشريعية، أو بلدية، لأداء هذه اللجنة. وشملت هذه الاتهامات خلال الانتخابات البرلمانية والبلدية الأخيرة ضعف أداء اللجنة، وعدم توفرها على الكوادر المهنية القادرة على القيام بهذه المسؤولية الكبيرة، والمحاباة، وغياب المهنية والاستقلالية عند رؤساء مكاتبها، حسب ما ورد من اتهامات من بعض الأحزاب المشاركة في هذه الاستحقاقات.

وبالنظر إلى دعاوى اللجنة بأنها تدير العملية الانتخابية رغم تعقدها أحيانا بفعل تشعب وتعدد الأحزاب والمترشحين خصوصا في الاستحقاقات التشريعية والجهوية والبلدية، بالكفاءة المطلوبة، والاتهامات الموجهة إليها من طرف المترشحين، تبرز أسئلة في اتجاهات

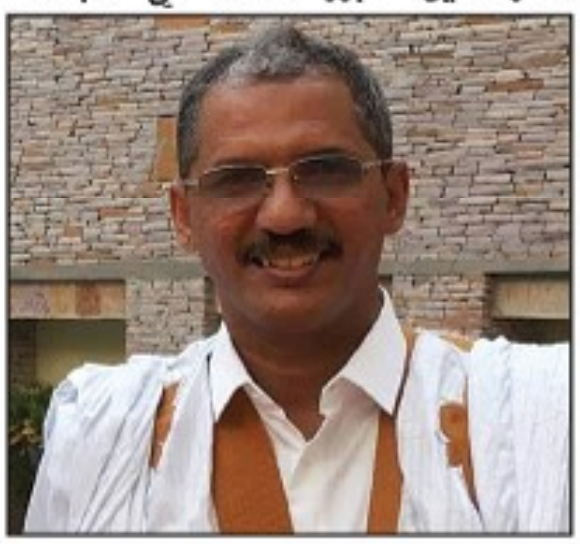

متعددة للطرفين، فأين هي الاختلالات؟ وكيف يتم التغلب عليها؟، وما هي المعايير والضوابط التي يجب أن تتوفر في المستقلة للانتخابات لتكون على قدر المسؤولية المناطة بها؟، وكيف ترى اللجنة هذه الاتهامات؟ وكيف استفادت من تجارب الماضي لتصحيح مسارات المستقبل؟.

وحاولت مجلة الشعب في إطار إعداد هذا الملف أن تطرح هذه الأسئلة على بعض ممثلي التشكيلات السياسية الوطنية وعلى اللجنة، للمساهمة في إنارة الرأي العام الوطني حول واقع هذه الهيئة المعنية باختيار وعبر الانتخابات طبقة سياسية تحمل هموم المواطن وتعمل على تحقيق تطلعات المجتمع، طبقة يجب أن تكون على قدر المسؤولية المناطة بها، وأن تتحلى بالكفاءة، وأن تكون مهيئة لوضع تصورات جادة لحل إشكالات التنمية، وهو ما يتطلب وجود لجنة انتخابية قوية تتميز بالكفاءة والنزاهة والحياد.

فقد أوضح رئيس حزب الإصلاح، السيد محمد ولد طالبنا، في مقابلة مع مجلة الشعب، أن حزبه لم يكن من أنصار اعتماد هذه اللجنة كفكرة لعدة أسباب منها أن الحصول على شخصيات مستقلة عن الطبقة السياسية وعن الاهتمام السياسي وعن الأحزاب مستحيل، وحتى إن وجدوا فلن يكونوا سياسيين ولن تكون لديهم الكفاءة المطلوبة.

وأضاف أن من الملاحظات المسجلة على هذه اللجنة أن لجنة الحكماء فيها يتم اعتمادهم لمأمورية محددة لا يمكن عزلهم خلالها وبالتالي فإن سلطة الرقابة عليهم غير موجودة، كما أن الشخصيات التي يتم اعتمادها لتأدية المهام المتعددة في اللجنة يكونون في الغالب قد استفادوا من حقهم في التقاعد وبالتالي فهم لا يتوفرون على المكابح المهنية التي يتوفر عليها موظفو وعمال الدولة. كما أنهم لا يتمتعون بالتحفظ الموجود عند القضاة وما يتصفون به من ابتعاد عن ممارسة السياسة وعدم الانتساب للأحزاب.

وأشار إلى أن جل الأشخاص الذين تعتمد عليهم اللجنة لتولي المهام المنوطة بها هم أشخاص يتم التعاقد معهم لمدة زمنية محددة تقدر بثلاثة أو أربعة أشهر وجلهم قد لا تتوفر لديهم الخبرة والكفاءة المطلوبة كما أنهم ونظرا للفترة الزمنية المحددة للمسؤولية المكلفون بها معرضون للقيام بكثير من التجاوزات.

ونبه إلى أن من ضمن الاختلالات المسجلة أيضا غياب آلية واضحة ومحددة لاختيار طواقم اللجنة التي ستشرف ميدانيا على الانتخابات، فلا توجد مسابقة ولا معايير فنية كالاستقلالية مثلا لاختيار هذه الطواقم.

وأوضح رئيس حزب الإصلاح أن من المآخذ المسجلة على اللجنة خلال الانتخابات الماضية عدم احترامها لمقتضيات القوانين الانتخابية حيث لم تحترم الآجال المتعلقة بنشر اللائحة الانتخابية وإلصاقها على مكاتب التصويت، وغياب توحيد القواعد المطبقة خلال العملية الانتخابية حيث يتم قبول الإنابة على سبيل المثال في بعض المكاتب ورفضها في مكاتب أخرى، وعدم توفير محاضر التصويت.

من جهتها شكرت رئيسة حزب حوار، السيدة فاله بنت ميني، الوكالة الموريتانية للأنباء، على إتاحة الفرصة لمناقشة هذا الموضوع الهام، المتعلق بتقييم أداء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الذي يعتبر محل ناقش مستمر من طرف رؤساء الأحزاب السياسية.

وذكرت بأن هذه اللجنة شكلت في خضم تشاور وطني، تم إشراك جل الأحزاب السياسية فيها من خلال لجنة الحكماء التي تم اختيارها لتسيير هذه اللجنة، مشيرة إلى أنه وعلى الرغم من ضغط الفترة الزمنية لتشكيل اللجنة ولإشرافها على الانتخابات الماضية، فإنهم في حزب حوار لم يسجلوا ملاحظات على أدائها.

وقالت إن وجهة نظر حزب حوار هي أن الانتخابات الماضية لم تشهد عمليات تزوير، مشيرة إلى أن الحزب الذي تم إنشاؤه سنة 2016، شارك في انتخابات 2018 حيث تمكن من الحصول على نائب برلماني في الجمعية الوطنية وبعض المستشارين البلديين، وشارك في الانتخابات الماضية بإمكانياته المحدودة وتمكن من الحصول على ثلاثة نواب في الجمعية الوطنية، والفوز ببلديات من أكبر البلديات في الوطن، كانت محل تركيز من قبل حزب الإنصاف.

وقالت إنها متأكدة من أن اللجنة كانت محايدة ولم تتدخل لصالح أي طرف، الشيء الذي مكن حزب حوار من الحصول

على كافة أصواته في هذه الانتخابات.
وذكرت أن من ضمن البلديات التي فاز بها حزب حوار، بلدية كيفه التي تعتبر مقاطعة رئيس الجمهورية، وبلدية أطار التي تعتبر مقاطعة رئيس حزب الإنصاف، وبلدية ألاك، إضافة إلى بعض البلديات الريفية، مشيرة إلى أن حزب حوار متأكد من أنه لو كانت هناك عمليات تزوير لما تمكن من الحصول على هذه البلديات.
وأكدت رئيسة حزب حوار أنها لم تلاحظ ما يؤكد أن اللجنة كانت منحازة لأي طرف، أو أن هناك عمليات تزوير في الانتخابات الماضية، منبهة إلى أن هناك بعض الأحزاب السياسية عندما لم يحصلوا على ما كانوا يتوقعونه اعتبروا أن هناك عمليات تزوير في الانتخابات.
ولفتت إلى أن حزب حوار حصل على كل هذه النتائج في الانتخابات الماضية على الرغم من أنه ليس لديه ممثل في لجنة حكماء اللجنة، مما يؤكد مصداقية هذه الانتخابات، مشيرة إلى أن اللجنة المستقلة للانتخابات الحالية، تعتبر من وجهة نظرها، من أجود اللجان التي أشرفت على تسير الانتخابات في البلد.
وأشادت بتعاطي اللجنة مع مختلف الشكايات التي قدمها الحزب خلال الانتخابات الماضية، حيث أخذت مختلف هذه الشكايات بعين الاعتبار، وقامت بتصحيح كل الاختلالات التي تبين فعلا أنها تستحق التصحيح، مشيرة إلى أن العمل الإنساني في النهاية لا يخلو من بعض النواقص.
وثمنت اعتماد اللجنة لموقع إلكتروني ساير بشكل آني عمليات الفرز، مما مكن كافة الأحزاب من الاطلاع بشكل مباشر على النتائج الأولية لكافة المكاتب، إضافة إلى إنشاء مجموعة على الوات ساب لكافة الأحزاب السياسية كانت كافة القضايا تناقش خلالها بكل موضوعية، مشيرة إلى أن اعتماد اللجنة لكل هذه الإجراءات يدل على استقلاليتها وحيادها.
وخلصت رئيسة حزب حوار إلى أن النتيجة التي خرجت بها هي أن أداء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات خلال الانتخابات الماضية كان أداء جيدا.
بدوره، قال الأمين التنفيذي المكلف بالتوجيه في حزب الإنصاف، السيد محمد ولد بيها، في مقابلة مع مجلة «الشعب» إنهم في حزب الإنصاف يرون أن الانتخابات الماضية جرت في ظروف جيدة بالرغم من ضيق الوقت وصعوبة تنظيمها، حيث كانت عبارة عن ثلاثة اقتراعات بلدية وجهوية ونيابية، يدلي فيها الناخب بصوته في ستة صناديق.

وذكر أن الملاحظات التي ادلت بها بعض الاحزاب كانت بسيطة ولا تؤثر علي النتائج بصفة ملحوظة، وذكّر ولد بيها، بأن اللجنة المستقلة للانتخابات التي أشرفت على العملية من ألفها إلى يائها مكونة بالتساوي من ممثلين لأحزاب معارضة وآخرين من الأغلبية، وأن المسلسل الانتخابي كان محلّ تشاور دام عدة أسابيع بين جميع الأحزاب، تحت إشراف وزارة الداخلية واللامركزية، وتم الاتفاق على أساسيات العملية الانتخابية بين جميع الفرقاء، وتم الانصياع لعدة مطالب تقدمت بها المعارضة في هذه الأيام التشاورية.
وأكد الأمين التنفيذي المكلف بالتوجيه، في حزب الإنصاف، «إن فوز حزبنا كان متوقعا لعدة أسباب، أولها الإنجازات على كل الأصعدة التي حققتها حكومتنا تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني، ثم للتشاور الموسع الذي أجراه الحزب لاختيار المرشحين، واخيرا لكونه الحزب الوحيد الذي قدم مرشحين في كل الدوائر وفي كل الاستحقاقات.
وأضاف ولد بيها، أن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بادرت بإجراء تقويم لتلك الانتخابات وتقاسمته مع الأحزاب لتتفادى في المستقبل الأخطاء الملاحظة، وختم بالقول، «نحن متأكدون أنها استفادت من تجربتها الماضية كي تحسّن اداءها في الانتخابات القادمة ان شاء الله».
من جانبه أوضح الأمين الوطني للشؤون السياسية والانتخابات، بحزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية(تواصل)، الدكتور محمد الأمين سيد المختار شعيب، أن وضعية اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من المواضيع التي أثارت الكثير من النقاش والتداول على مستوى المعارضة بناء على تجارب وملاحظات سابقة.

وأضاف أن المعارضة كانت لديها مآخذ وملاحظات على أداء هذه اللجنة في المحطات السابقة، وكان التوقع الطبيعي أن تكون اللجنة الحالية أحسن أداء بفعل الاستفادة من تجاربها وتراكم خبراتها، إضافة لكون الانتخابات الماضية تمت على أساس اتفاق بين الأحزاب السياسية والحكومة ممثلة في وزارة الداخلية، نص على أن تكون الانتخابات توافقية وحرة وشفافة ونزيهة ومقبولة من طرف الجميع، مضيفا أن هذا التوقع لم يحدث، وبدلا من أن تذهب الأمور في اتجاه التحسن حدث تراجع كبير جدا على مستوى أداء اللجنة.
وقال إن اللجنة لا تمتلك الوسائل البشرية والمادية التي تجعلها مستقلة، بل تعتمد بشكل أساسي على وزارة الداخلية واللامركزية التي توفر لها الوسائل، كما أن عدم ثبات طواقمها جعلها لا تراكم خبرات ميدانية في مجال إدارة الانتخابات.

واستعرض جملة من التوصيات والمطالب التي قدمها حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل)، للمساهمة في إصلاح المنظومة الانتخابية، من بينها
إشراك الأحزاب السياسية في الإحصاء الانتخابي ومراجعة اللائحة الانتخابية، وإلزام العدادين بإحصاء الناخبين بحضور ممثليهم، ومنحهم الحق في الاطلاع على قاعدة بيانات الناخبين المسجلين، واعتماد التسجيل بالبصمة وتوفير الضمانات الضرورية لمحاربة التزوير وتهيئة الظروف المناسبة لذلك، وتجريم ترحيل الناخبين ووضع شروط وضوابط للتسجيل في اللوائح الانتخابية في الانتخابات ذات الطابع المحلي لمحاربة ظاهرة ترحيل المصوتين وتصويت غير المقيمين في الدائرة الانتخابية.
وأشار إلى أن من ضمن هذه التوصيات تكليف قضاة المقاطعة ومحلفين محليين يعرفون جيدا السكان الأصليين بالبت في التظلمات المتعلقة بتسجيل غير المقيمين و اشتراط وجود وثيقة لإثبات السكن في حال النزاع، وتحديد سقف لمكتب التصويت بحيث لا يقل عن 300 ناخب ولا يزيد على 600 ناخب، والقيام بإحصاء شامل للموريتانيين في الخارج، وإجراء تدقيق شامل وبإشراك فعلي لممثلي الأحزاب للسجل الانتخابي ومعالجة الاختلالات والخروقات الملاحظة، ونشر اللائحة الانتخابية بالطرق المناسبة وإعطاء الوقت الكافي لممارسة التظلمات والطعون أمام الجهات المختصة.
وقال الأمين الوطني للشؤون السياسية والانتخابات، بحزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية(تواصل)، أن التوصيات التي تقدم بها الحزب شملت جملة من الإجراءات التي تضمن حياد الإدارة من خلال وضع معايير وضوابط تمكن من ضمان حياد المؤسسات الجمهورية، والولوج المتساوي للأحزاب في وسائل الإعلام، وإلغاء مديرية دعم المسار الانتخابي التابعة لوزارة الداخلية واللامركزية لتكريس استقلالية اللجنة عن هذه الوزارة، وتحديد دقيق للوظائف المتعارضة مع الممارسة السياسية والانتخابية.
وأوضح أن الحزب طالب بتحديد سقف أعلى لتمويل الحملات في انتخابات النواب والمجالس البلدية والجهوية والرئاسيات حسب كل دائرة بما يراعي مساحتها وعدد الناخبين فيها من أجل الحد من نفوذ المال السياسي، وإلزام المترشحين والأحزاب بمحاسبة دقيقة عن تكاليف الحملة الانتخابية، وتحريم شراء الذمم والتأثير المادي والمعنوي على إرادة الناخب، وزيادة الدعم الحكومي للأحزاب وتوزيعه على أساس اللوائح المترشحة وعدد المصوتين في اللوائح الوطنية بدل البلديات، وتفعيل قانون تمويل الحملات الانتخابية.
وأكد على ضرورة اعتماد التصويت بالبصمة وتوفير الضمانات الضرورية لمحاربة التزوير وتهيئة الظروف المناسبة لذلك، وإطلاع الأحزاب على تفاصيل صفقة طباعة بطاقات التصويت والجهة الممنوحة لها وضمان أنها جهة محايدة ومتابعة الإجراءات المتعلقة بالإعداد والحفظ والتوزيع، وتشكيل لجنة مركزية ولجان فرعية للتنسيق بين اللجنة المستقلة للانتخابات والأحزاب، لضمان وجود آلية للتنسيق الدائم والفعال في مختلف مراحل العملية الانتخابية، والتحديد الدقيق للبطاقات اللاغية، والنص على إلزامية تسليم نسخ من المحاضر الرسمية لممثلي الأحزاب، وتثبيت ما أمكن من الطواقم المحلية للعمليات الانتخابية المشهود لهم بالاستقامة للاستفادة من تراكم التجربة وتفادي تراكم الأخطاء، وإنشاء مرصد لمراقبة الانتخابات يشارك فيه ممثلوا الأحزاب السياسية ويكون له ممثل في كل مكتب تصويت.
وأوضحت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أنه على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهت الانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية الأخيرة، فقد تمكنت اللجنة من تنظيمها بطريقة مرضية، مع الاعتراف بأنه تم تسجيل بعض النواقص والاختلالات الإجرائية واللوجستية، لكنها لا تشوب بأي حال من الأحوال مصداقية النتائج التي تم الحصول عليها، كما يتضح ذلك من الشهادات الإيجابية المتطابقة التي أعرب عنها المراقبون الوطنيون والأجانب الذين تابعوا سير الانتخابات.
وأضافت اللجنة في التقرير الذي أصدرته حول الأنشطة المتعلقة بهذه الانتخابات، أنها وتمشيا مع التقاليد الجمهورية، فتحت الباب واسعا أمام الشكاوى المقدمة من طرف الأحزاب السياسية في مختلف مراحل العملية الانتخابية، وتلقت المحكمة العليا (68) طعنا) فيما يتعلق بالانتخابات البلدية والجهوية، كما تلقى المجلس الدستوري (37) طعنا فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية.
وأوضحت اللجنة في التقرير أنه من بين مجموع الطعون المقدمة، تم الاعتراف ب (11) طعنا) من طرف السلطات القضائية المختصة، وأن الغالبية الساحقة من الأحكام القضائية الصادرة بشأن هذه الطعون أكدت النتائج التي أعلنتها اللجنة الانتخابية.
وجاء في تقرير اللجنة أن بعثات مراقبة الانتخابات الماضية سجلت في تقاريرها جملة من الملاحظات من ضمنها الطابع السلمي للانتخابات التي تمت بهدوء وسكينة، وافتتاح الغالبية العظمى من مكاتب التصويت في المناطق الداخلية في الوقت المحدد، والحضور اللافت والمطمئن للقوات الأمنية في جميع مكاتب التصويت، والحضور القوي للمرأة في مكاتب التصويت باعتبارها ناخبة، أو عضوة في مكاتب التصويت أو حتى ممثلة للوائح المترشحة.
وأشار التقرير إلى أن من ضمن الملاحظات المسجلة في تقارير بعثات المراقبة ضعف تكوين رؤساء وأعضاء مكاتب التصويت، إذ يبدو أن بعضهم لم تكن لديه المؤهلات المطلوبة لإنجاز المهام، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات الفرز وتجميع النتائج، وملء المحاضر، وطول الوقت – نسبيا – الذي يستغرقه كل ناخب خلف الستار (10) إلى 15 دقيقة للقيام بواجبه الانتخابي، بسبب تعدد صناديق الاقتراع.
وخلص تقرير اللجنة إلى أن المراقبين الانتخابيين أجمعوا في مختلف تقاريرهم، على أن انتخابات 2023، بالرغم من تعقيدها الناتج عن تنظيم 6 اقتراعات متزامنة، قد جرت بصفة شفافة وأن النواقص الملاحظة لم تؤثر على صحتها ولا على مصداقيتها.

الدور الرئيسي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في تهدئة المناخ السياسي

إعداد/ زيدان الحضرامي

سعت - اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، منذ تعيين أعضائها بمرسوم رئاسي تنفيذا للاتفاق السياسي المتوج للتشاور بين الحكومة والأحزاب السياسية بتاريخ 26 سبتمبر 2022، وبعد الاطلاع على بيان اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الصادر يوم 3 أكتوبر 2022 ، وبناء على اقتراحات الأغلبية والمعارضة بتاريخ 31 أكتوبر 2022 وتنفيذا لأحكام القانون رقم 2012-027 الصادر بتاريخ 12 أبريل 2012 المعدل المنشئ للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات خاصة في مادته السادسة (جديدة) وتطبيقا لترتيبات المادة 4 من المرسوم رقم 2018 005- الصادر بتاريخ 28 مارس 2018، المحدد لإجراءات تعيين أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات - إلى العمل على تهيئة ظروف مناسبة لإجراء انتخابات بلدية ونيابية وجهوية وفيما بعد رئاسية مستجيبة لكافة المعايير التي اتفق عليها الفرقاء السياسيين أو بالأحرى تستجيب لها وذلك من خلال مجموعة من العوامل التحسينية والإجراءات الضرورية (الإدارية والمالية واللوجستية) جسدها سعيها الدؤوب إلى خلق مناخ سياسي هادئ ومتناغم.

ورغم أنها عملت في ظرف وجيز لم يقف ذلك حجر عثرة بينها وبين تطبيق الجزء المتعلق بها من نتائج هذا التشاور، خصوصا المرتبط بالتحضير التشاركي والتوافقي للانتخابات النيابية والجهوية والبلدية 2023، كمساهمة منها في تعزيز النتائج الإيجابية التي رافقت المشهد السياسي من تطبيع وتوافق أفضى بكافة الفرقاء السياسيين إلى إيجاد جو متناغم لتطوير المنظومة الانتخابية وضمان تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة ولعل هذا ما شكلت فيه اللجنة المستقلة للانتخابات حجر الزاوية، فعملها باستقلالية وأخذها لمسافة واحدة بين كافة الفرقاء السياسيين خولها لعب دور ريادي في كسب ثقة الطيف السياسي الوطني.

وقد تجسد ذلك في ما يلي:

-فبعد انتهاء جميع مراحل الحوار والنقاش بين الأطراف السياسية (الأحزاب المعارضة والموالية) ووزارة الداخلية تم الاتفاق على مجموعة من الإجراءات كان لها الدور الحاسم في تخفيف التأزم السياسي وتجسد ذلك في:

تفعيل إجراء النسبية في الانتخابات الجهوية والبلدية والتشريعية وضمانا لحضور الشباب الذي يمثل حدود 70% من السكان..

وحرصا على تمثيل ذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيزا لحصة النساء في البرلمان تم استحداث لائحة وطنية للشباب بالتناوب بين الجنسين تتكون من 11 مقعدا على أن تتضمن مقعدين على الأقل لذوي الاحتياجات الخاصة.

كما شكلت الإجراءات الأخرى لبنة أساسية في مسار التصالح السياسي بين كافة القوى الحزبية المشاركة في الانتخابات خصوصا ما ارتبط بالعملية الانتخابية كتحديد الآجال وتنظيم إحصاء إداري ذي طابع انتخابي من قبل اللجنة الانتخابية بالتشاور مع الحكومة والأحزاب، وكذلك وضع آليات للمساهمة في تمويل الحملات الانتخابية طبقا لمسطرة يتم التشاور

بحسب تقرير صادر عن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات حول الأنشطة المتعلقة بالانتخابات التشريعية والبلدية لعام 2023:

وجه 1.786.448 ناخبا إلى صناديق الاقتراع لانتخاب 176 نائبا و238 مجلسا بلديا و13 مجلسا جهويا.

وقد تميزت هذه الانتخابات التي جرت في جو سياسي هادئ بما يلي:

- تنظيم ست اقتراعات متزامنة على أساس لائحة انتخابية جديدة تفوق سابقتها في الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 بنسبة 15.69%.
- مشاركة جميع الأحزاب السياسية
- حضور متميز في البرلمان الجديد لأحزاب السياسية (15 حزبا سياسيا) والنساء 42 نائبا، والشباب (11) وذوي الاحتياجات الخاصة 2.
- نسبة تصويت عالية 71%

حولها مع الأحزاب السياسية لاحقا، زد على ذلك العمل على تمكين كافة الناخبين من تأدية حقهم الانتخابي في أحسن الظروف، وبمساهمتها في تجسيد وتطبيق مضامين اتفاق الأطياف السياسية أعلاه فقد لعبت دورا حاسما في تهيئة الظروف المناسبة للعمل الانتخابي التشاركي، كما كانت حاضرة بقوة مؤخراً في الأيام التشاورية الوطنية حول التحضير التشاركي للانتخابات الرئاسية وتطوير الحكامة السياسية.

وبناء على ما تقدم فلم يقتصر دور اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على تطبيق الإجراءات آنفة الذكر؛ بل عملت على أن تسير العملية الانتخابية بطريقة مطمئنة ومريحة للجميع، حيث باشرت بتطبيق آليات تقنية حديثة لمواكبة تطلعات كافة المعنيين بالعملية الانتخابية.

وبحسب تقرير صادر عن اللجنة المستقلة للانتخابات حول الأنشطة المتعلقة بالانتخابات التشريعية والبلدية لعام 2023، فإنه « بعد مشاورات مكثفة مع شركاء المسار الانتخابي الأحزاب السياسية والحكومة (نظمت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات) يومي 13 و 27 مايو 2023 انتخابات متزامنة تم على إثرها التجديد الفعلي لجميع الهيئات المنتخبة على المستويين المحلي والوطني، طبقا للجدول الزمني المعتمد لهذا الغرض من طرف اللجنة الانتخابية. وفي هذا الإطار، توجه 1.786.448 ناخبا إلى صناديق الاقتراع لانتخاب 176 نائبا و238 مجلسا بلديا و13 مجلسا جهويا.

وقد تميزت هذه الانتخابات التي جرت في جو سياسي هادئ بما يلي:

- تنظيم ست اقتراعات متزامنة على أساس لائحة انتخابية جديدة تفوق سابقتها في الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 بنسبة، 15.69%.
- مشاركة جميع الأحزاب السياسية،
- نسبة تصويت عالية 71 %،
- حضور متميز في البرلمان الجديد للأحزاب السياسية (15 حزبا سياسيا) والنساء 42 نائبا)، والشباب (11) وذوي الاحتياجات الخاصة 2.

وأضاف التقرير أنه على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهت هذه الانتخابات، فقد تمكنت اللجنة الانتخابية من تنظيمها بطريقة مرضية، مع الاعتراف بأنه تم تسجيل بعض النواقص والاختلالات الإجرائية واللوجستية، لكنها لم تشب بأي حال من الأحوال مصداقية النتائج التي تم الحصول عليها، كما يتضح ذلك من الشهادات الإيجابية المتطابقة التي أعرب عنها المراقبون الوطنيون والأجانب الذين تابعوا سير الانتخابات.

وفي ذات السياق بين تقرير اللجنة أنه تمشيا مع التقاليد الجمهورية، فتحت اللجنة الانتخابية الباب واسعا أمام الشكاوى المقدمة من طرف الأحزاب السياسية في مختلف مراحل العملية الانتخابية، وتلقت المحكمة العليا 68 طعنا فيما يتعلق بالانتخابات البلدية والجهوية، كما تلقى المجلس الدستوري 37 طعنا فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية.

والجدير بالذكر أن من بين مجموع الطعون المقدمة، تم الاعتراف بـ 11 طعنا من طرف السلطات القضائية المختصة، والغالبية الساحقة من الأحكام القضائية الصادرة بشأن هذه الطعون أكدت النتائج التي أعلنتها اللجنة الانتخابية.

وقد تم البت في هذه الطعون في الآجال القانونية المحددة ونُفذت القرارات القضائية المتعلقة بها من قبل اللجنة الانتخابية بالصرامة والسرعة اللازمتين.

وتم إرسال أسماء المنتخبين الجدد، فور صدور قرارات المحاكم، إلى وزارة الداخلية واللامركزية لاتخاذ ما يلزم بشأن تنصيب الهيئات المنتخبة الجديدة.

ورغم الخلافات المتباينة والتوترات التي سادت الساحة السياسية منذ أشهر ولتعزيز مسارها المرتبط بتهدئة المناخ السياسي، نظمت المستقلة للانتخابات لقاءات مع الأحزاب السياسية لتقييم الاستحقاقات الماضية في لفتة منها إلى محاولة وضع بنود واضحة لتصحيح النواقص التي يرى البعض أنها لحقت الانتخابات الماضية وذلك لضمانهم إجراء وتنظيم الانتخابات الرئاسية المقبلة بطريقة تتسم بالشفافية والنزاهة أكثر من أي وقت مضى على حد تعبيرهم، وفي هذا الإطار دعا رئيس اللجنة السيد الداه ولد عبد الجليل، كافة ممثلي الأحزاب السياسية إلى نقاش وغربلة التقرير بهدف صيانة المكاسب واستشراف المستقبل شاكرا الأحزاب السياسية على تلبية دعوة اللجنة من أجل التحضيرات التي تجري على قدم وساق من أجل خلق جو مناسب للاستحقاقات القادمة.

واعتبر التقرير الصادر عن اللجنة حول عملها في السنة المنصرمة أنه لوضع كافة آراء وملاحظات كل المعنيين بعمل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، جاء تنظيم ورشات للتقييم الداخلي بهدف إعداد حصيلة شاملة للأنشطة التي نفذتها مختلف هياكل اللجنة الانتخابية، حيث مكنت هذه الورشات من استخلاص الدروس المستفادة من الأنشطة المنفذة، وتشخيص النواقص والإكراهات والاختلالات المسجلة في مختلف مراحل المسار الانتخابي.

وتم تقديم التوصيات والاقتراحات الأساسية لمعالجة أوجه القصور التي كشف عنها التشخيص؛ وتتعلق بشكل أساسي بما يلي:

- ضرورة إعداد برمجة محكمة للدورة الانتخابية مع التقيد التام بتنفيذ مختلف مراحلها.
- تعميم التكوين وتعزيز الكفاءة الفنية والمهنية لعمال اللجنة الانتخابية على كافة المستويات.
- التحسين الفعلي للوسائل المادية والمالية واللوجستية.

وقد أخذت اللجنة الانتخابية بعين الاعتبار جميع الملاحظات التي أسفرت عنها ورشات المتابعة والتقييم الداخلية، وعلى وجه الخصوص تلك التي أدلى بها الشركاء الفنيون والماليون فيما يتعلق بضرورة تحسين الأداء الإداري والتقني واللوجستي.

ختاما تبقى نزاهة واستقلالية اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، صمام أمان في رضى كافة الفرقاء السياسيين، وهي تضطلع بدور محوري وجوهري في تهدئة المناخ السياسي إن حافظت على أخذ مسافة واحدة من الجميع.

اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات:

الهيكل التنظيمي والمهام والدوائر القانونيـــــة والتقنيـــــة

إعداد/ المختار السالم لحبيب

اللجنة الانتخابية سلطة جماعية تديرها لجنة تسيير تتألف من 11 عضوا يعينون بمرسوم صادر عن رئيس الجمهورية باقتراح من الأغلبية والمعارضة، ويتم اختيار الأعضاء المقترحين للتعيين من طرف رئيس الجمهورية بشكل توافقي من ضمن شخصيات توجد على قائمة من (22) .

وقد تم إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات «اللجنة الانتخابية» بموجب القانون النظامي رقم 2012 - 027 الصادر بتاريخ 12 إبريل 2012 المعدل وهو القانون النظامي الذي ينص على: « أن اللجنة الانتخابية مؤسسة ذات صلاحيات كاملة فيما يتعلق بتحضير العملية الانتخابية في جميع مراحلها وفيما يتعلق كذلك بتنظيم هذه الانتخابات وبالإشراف عليها.»

وتنص الترتيبات الواردة في الباب الثالث من هذا القانون النظامي (المادة 6 والمواد الموالية) على أن تنظيم اللجنة الانتخابية يرتكز على الهياكل التالية:

• لجنة التسيير وهي الجهاز المكلف بالتصور والتوجيه واتخاذ القرارات،

وتضم لجنة التسيير أحد عشر (11) عضوا معينين بمرسوم رئاسي لمأمورية من خمس (5) سنوات غير قابلة للتجديد، وتعرف لجنة التسيير باسم «لجنة الحكماء»

وأعضاؤها أي لجنة التسيير، موريتانيو الجنسية، ويشترط إكمالهم أربعين عاما على الأقل من العمر يوم تعيينهم، ومن المطلوب أن يشهد لهم بالكفاءة والاستقامة الأخلاقية والنزاهة الفكرية والحياد والتجربة.

• مأمورية لجنة التسيير:

يعين أعضاء لجنة التسيير لمأمورية مدتها خمس سنوات غير قابلة للتجديد، غير أنه في حال انتهاء مأموريتهم بعد صدور مرسوم استدعاء الناخبين، فلن يجري استبدالهم إلا بعد إعلان نتائج الانتخابات المعنية، ينتخب الرئيس بالاقتراع السري من طرف لجنة التسيير بأغلبية مطلقة في الشوط الأول وبأغلبية بسيطة في الشوط الثاني.

يساعد الرئيس نائب للرئيس ينتخب بالاقتراع السري بالأغلبية البسيطة.

وتعتبر لجنة التسيير هيئة التصور والتوجيه والقرار في اللجنة الانتخابية، وتتخذ قرارات لجنة التسيير بالتراضي أو في غياب ذلك بأغلبية الحاضرين، وفق الصيغ التي ينص عليها النظام الداخلي، في إطار مهامها، تستعين اللجنة الانتخابية بمراقبين ومفتشين وخبراء يتم اختيارهم على أساس الحياد والاستقلالية والخبرة.

رئيس لجنة التسيير: هو رئيس إدارة اللجنة الانتخابية. وله السلطة على جميع العمال الفنيين والإداريين، وهو الآمر بصرف ميزانية اللجنة الانتخابية. ويمثل الهيئة أمام الغير ويلزمها في حدود السلطات المخولة له. وفي حالة غياب الرئيس أو إعاقته يخلفه في وظائفه نائب الرئيس.

• إدارة اللجنة: ينسق إدارة اللجنة الانتخابية أمين عام يعين بمداولة لجنة التسيير ويختار بالقرعة من ضمن اقتراحين أحدهما من رئيس لجنة التسيير والاقتراح الثاني من الفريق الآخر الذي لم يرد اقتراحه ضمن مقترح الرئيس. الأمين العام يكون من الأطر ذوي المستوى العالي المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والاستقامة.

الدوائر القانونية والتقنية:

1. غرفة قانونية تقدم الدعم والاستشارة للجنة التسيير بالنسبة لكل القضايا ذات الطابع الإداري والقانوني والمالي وما يتعلق كذلك بالنزاعات؛

2. غرفة فنية تقدم الدعم والاستشارة للجنة التسيير بالنسبة لكل القضايا المتعلقة بالدعم اللوجستيكي والمعدات الانتخابية أو المتعلقة بالعمليات الانتخابية.

3. الاتصال والتربية على المواطنة؛

4. طاقم مكون من أطر سامين (مكلفون بمهام ومستشارون ومفتشون ومراقبون وملحقون) على مستوى ديواني الرئيس ونائبه وعلى مستوى الغرفتين؛

5. -جهاز إداري مركزي يضم مديريات وقطاعات ومصالح وأقسام، يشرف عليها أطر من أصحاب المستويات العلمية الرفيعة، ومشهود لهم كذلك بالكفاءة المهنية العالية وبالنزاهة وحسن الخلق.

ويتم بموجب مداولة صادرة عن لجنة التسيير تعيين أعضاء الطاقم الخاص بهياكل الإدارة المركزية.

الممثليات والفروع الجهوية والمقاطعية والمحلية:

وتغطي كافة التراب الوطني (المادة 17 من القانون النظامي رقم 2012 027- الصادر بتاريخ 12 أبريل 2012)، فضلا عن لجان انتخابية خارجية مكلفة بالموريتانيين المقيمين بالخارج.

ويتم بمداولة صادرة عن لجنة التسيير تعيين الرؤساء والأعضاء على مستوى الفروع الجهوية والمقاطعية والمحلية واللجان الانتخابية الخارجية الخاصة

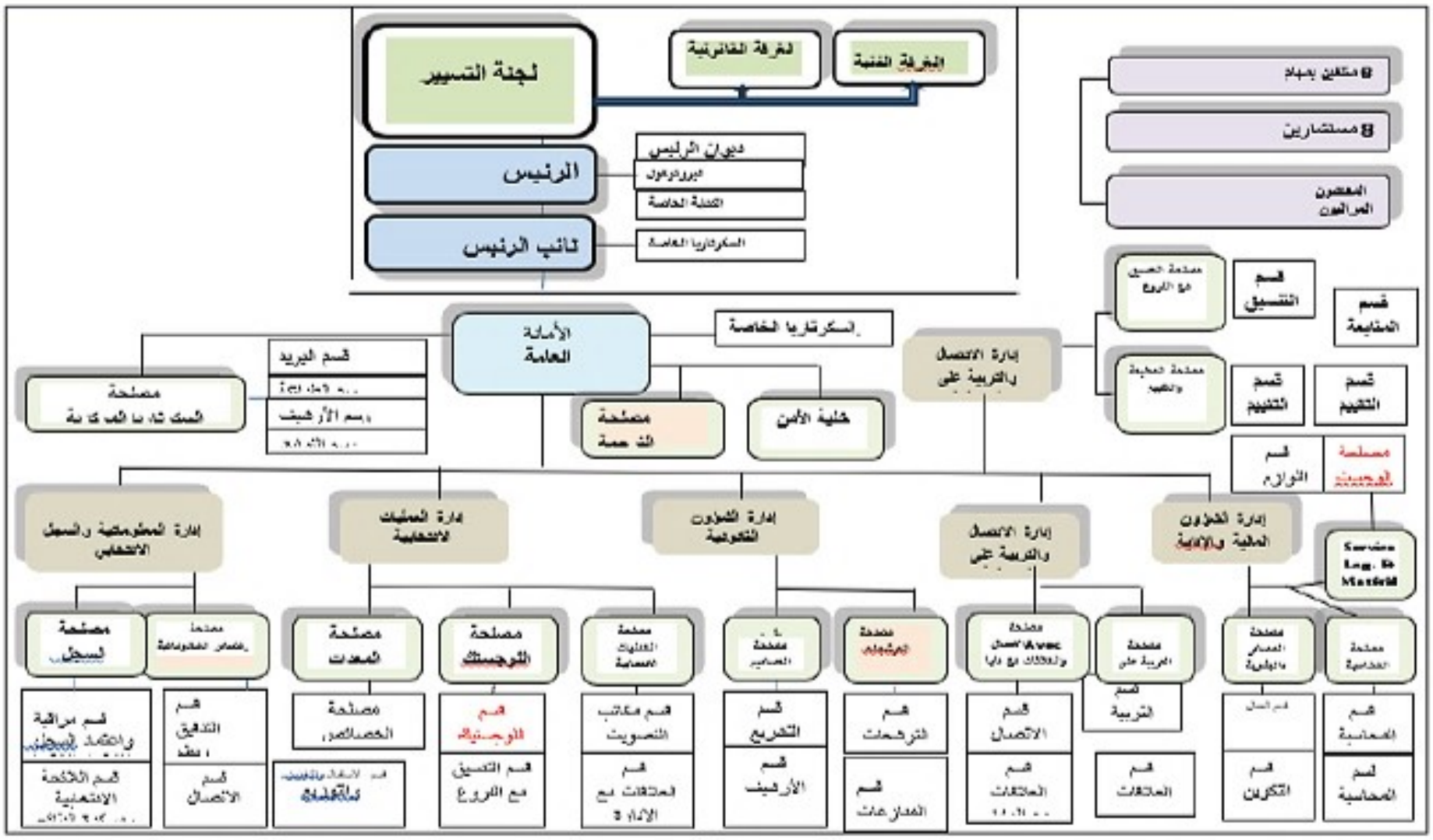

بالموريتانيين المقيمين بالخارج.

تتوفر اللجنة الانتخابية في الولايات والمقاطعات والمراكز الإدارية على هياكل جهوية ومحلية يتم تحديد صلاحيتها وتنظيمها وسير عملها بمداولة لجنة تسيير اللجنة الانتخابية، وتوضع هذه الفروع تحت سلطة اللجنة الانتخابية.

يتم تعيين أعضاء الهيئات الجهوية والمحلية بمناسبة كل استحقاق انتخابي بمداولة من لجنة تسيير اللجنة الانتخابية. تنتهي مهامهم بعد خمسة عشر يوما من الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات المعنية.

كما يتضح لنا فإن اللجنة الانتخابية في إطار تنظيمها وبهدف التسيير المكتمل لعناصر العملية الانتخابية، التي تتولى هذه اللجنة تنفيذها، وفق تسيير مسيطر عليه شفاف وله المصداقية المطلوبة، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ، قامت اللجنة الانتخابية من جهة بتفويض جزء من صلاحياتها إلى الهياكل التابعة لها على المستوى الجهوي والمقاطعي والمحلي، وهي الهياكل المنظمة تنظيما هرميا تابعا للتقطيع الإداري والإقليمي على مستوى البلاد (الولايات و المقاطعات والمراكز الإدارية).

كما قامت هذه اللجنة من جهة أخرى بنقل بعض صلاحياتها إلى هياكل خارجية موجودة خارج البلاد مكلفة بتصويت الموريتانيين المقيمين بالخارج.

جدير بالتذكير أن الفروع الجهوية والمقاطعية والمحلية واللجان الانتخابية الخارجية الخاصة بالموريتانيين المقيمين بالخارج المكلفة بتحضير وتنظيم الانتخابات على المستوى الوطني وعلى مستوى الخارج وامكلفة كذلك بضمان حسن سير الانتخابات؛ وتعتبر هذه الفروع واللجان الخارجية خاضعة لسلطة اللجنة الانتخابية وذلك بواسطة مديرياتها المركزية التي تمارس على هذه الفروع واللجان الخارجية بالدوام وخلال عملها سلطة تسلسلية تتجسد في إلغاء واستبدال الإجراءات الخاصة بتنصيب فروع اللجان الانتخابية الجهوية والمقاطعية والمحلية واللجان الانتخابية الخارجية الخاصة بالموريتانيين المقيمين بالخارج والبدء في ممارسة أنشطتها بعد مرحلة إنشاء الهياكل الخاضعة لنظام عدم التركيز الإداري، وبعد مرحلة تعيين الطواقم الإدارية الخاصة بهذه الهياكل، يتعين بعد هاتين المرحلتين على هذه الطواقم اتخاذ بعض الترتيبات والإجراءات العملية المتعلقة بمباشرة المعنيين لوظائفهم بعد تنصيبهم النهائي في هذه الوظائف.

التنظيم الإداري والمالي على مستوى الفروع الجهوية والمقاطعية والمحلية التابعة للجنة الانتخابية وكذا لجانها الانتخابية الخارجية: تضع اللجنة الانتخابية تحت تصرف الفروع الجهوية والمقاطعية والمحلية التابعة لها وكذا لجانها الانتخابية الخارجية الموارد المالية المناسبة، التي من شأنها أن تمكن هذه الفروع وهذه اللجان الخارجية من القيام بأنشطتها على الوجه المطلوب، ويتولى رؤساء الفروع الجهوية و المقاطعية والمحلية التابعة للجنة الانتخابية وكذا لجانها الانتخابية الخارجية ، تسيير تلك الموارد المالية.

ويقتضي حسن تسيير هذه الموارد المالية أن يكون كل مبلغ يصرف منها موضع وثيقة أو وثائق توضح وتبرر هذا الصرف، وهي الوثائق التي يتعين رفعها إلزاميا كل شهر إلى مديرية الشؤون الإدارية والمالية التابعة للجنة الانتخابية .

في المحصلة فإن مسلكيات الحياد والتجرد والتزام الشرعية والنزاهة كلها مبادئ أخلاقية، يتعين على كافة المسؤولين عن الفروع الجهوية والمقاطعية والمحلية وكذا اللجان الخارجية للجنة الانتخابية التقيد بها في ممارساتهم اليومية، على مستوى وحداتهم الخاضعة لنظام عدم التركيز الإداري.

مراقبة الانتخابات

تقارير تؤكد شفافية الاستحقاقات رغم ملاحظات لم تؤثر على صحة النتائج

إعداد: الطالب ولد إبراهيم

مثلت الانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية التي تم إجراؤها في 13 مايو 2023 أول اختبار لمدى نجاح اللجنة المستقلة للانتخابات في تنظيم استحقاقات تحظى نتائجها بقبول واعتراف الأحزاب المشاركة في العملية، فضلا عن رضى المنظمات الوطنية والدولية التي كان لها دور في رقابة هذه الانتخابات.

ووفق تقرير الأنشطة المتعلقة بالانتخابات، الذي أصدرته اللجنة، فإنه من أجل مراقبة تلك الانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية، اعتمدت اللجنة المستقلة للانتخابات العديد من المنظمات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، والبعثات الدبلوماسية بناءً على طلب منها وقد نشرت هذه البعثات 328 مراقبا في عموم التراب الوطني.

الهيئات الدولية التي شاركت في مراقبة هذه الانتخابات هي: الاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى سفارات ألمانيا وفرنسا، وإسبانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ومحكمة التحكيم الدولية الدائمة.

أما لائحة المنظمات الوطنية التي راقبت الانتخابات فشملت: اللجنة الوطنية الموريتانية لحقوق الإنسان، ومرصد موريتانيا، والرابطة المهنية للخبراء القضائيين الموريتانيين، والمبادرة الموريتانية لمراقبة الانتخابات والحكامة الرشيدة، وتجمع شركات الصحافة الخاصة، والمنصة النسائية للانتخابات السلمية (دار السلام)، ومنسقية شامل لمراقبة الانتخابات.

ومن بين هذه المنظمات كذلك: المرصد الموريتاني لمكافحة الفساد، ورابطة مسؤولي المحضرة في موريتانيا، والمنظمة الموريتانية لمكافحة التعذيب، وجمعية الشامة لرعاية الأيتام، ورابطة الآفاق الجديدة، والجمعية الوطنية لدعم الأيتام والمعوقين، بالإضافة إلى سلطة تنظيم الإشهار.

الرقم	اسم البعثة	عدد المراقبين
1	الاتحاد الإفريقي	8
2	الاتحاد الأوروبي	4
3	سفارة ألمانيا	4
4	سفارة فرنسا	2
5	سفارة إسبانيا	2
6	الولايات المتحدة الأمريكية	33
7	جمعية الشامة لرعاية الأيتام	1
8	رابطة الآفاق الجديدة (منظمة غير حكومية)	1
9	اللجنة الوطنية الموريتانية لحقوق الإنسان	38
10	الجمعية الوطنية لدعم الأيتام والمعوقين(منظمة غير حكومية)	6
11	تجمع شركات الصحافة الخاصة	27
12	رابطة مسؤولي المحضرة في موريتانيا	27
13	مرصد موريتانيا	18
14	الرابطة المهنية للخبراء القضائيين الموريتانيين	25
15	محكمة التحكيم الدولية الدائمة	2
16	المنصة النسائية للانتخابات السلمية (دار السلام)	60
17	ملقية شامل لمراقبة الانتخابات	67
18	المنظمة الموريتانية لمكافحة التعذيب (غير حكومية)	2
19	المرصد الموريتاني لمكافحة الفساد	1
20	سلطة تنظيم الإشهار	-
21	المبادرة الموريتانية لمراقبة الانتخابات والحكامة الرشيدة	-
	المجموع	328

وأعدت العديد من بعثات مراقبة الانتخابات التي تم نشرها خلال الانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية، تقارير وجهت منها نسخا إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

ومن بين الملاحظات الإيجابية، التي تضمنتها تقارير هؤلاء المراقبين الطابع السلمي للانتخابات التي تمت بهدوء وسكينة، وافتتاح الغالبية العظمى من مكاتب التصويت في المناطق الداخلية في الوقت المحدد، الساعة السابعة صباحًا، إقبال الناخبين على مكاتب التصويت، بالإضافة إلى الحضور اللافت والمطمئن للقوات الأمنية في جميع مكاتب الاقتراع، والتصويت المتزامن لأفراد القوات المسلحة مع المدنيين.

ومن بين الملاحظات الإيجابية كذلك الحضور القوي للمرأة في مكاتب التصويت باعتبارها ناخبة، أو عضوة في مكاتب التصويت أو حتى ممثلة للوائح المترشحة.

فيما سجلت تقارير لجان المراقبة بعض الملاحظات التي من بينها: ضعف تكوين رؤساء وأعضاء مكاتب التصويت.

إذ يبدو- وفق التقارير- أن بعض رؤساء وأعضاء المكاتب لم تكن لديه المؤهلات المطلوبة لإنجاز المهام، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات الفرز وتجميع النتائج، وملء المحاضر.

ومن الملاحظات كذلك طول الوقت - نسبيا - الذي يستغرقه كل ناخب خلف الستار (10) إلى 15 دقيقة للقيام بواجبه الانتخابي، وهو راجع إلى تعدد صناديق الاقتراع (6 صناديق).

كما أنه في بعض مكاتب التصويت، تم توزيع عدد غير كاف من الوثائق والمعدات الانتخابية (المحاضر المستخرجات، وسائل الإضاءة، وكذلك رداءة نوعية الستائر.

نماذج من التقارير

على إثر التقييم الجزئي لانتخابات 2023 المتزامنة، وفق خلاصة توصيات بعثة المراقبة الانتخابية التابعة للاتحاد الإفريقي، قدمت البعثة توصيات موجهة للحكومة وتشمل:

- ضمان استمرارية الحوار مع الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المعنية بتنظيم الانتخابات من أجل تعميق الطابع الجماعي التشاركي الشامل للمسارات الانتخابية باعتباره ضمانا لتعزيز الديمقراطية.
- وضع وتعزيز المزيد من الآليات المناسبة لتنظيم انتخابات تتمتع دائما بالمصداقية والهدوء والانتظام والشفافية طبقا للإطار القانوني الوطني والمعايير الدولية المتعارف عليها.
- مواصلة الإصلاحات التي تعزز الديمقراطية ودولة القانون على المستوى الوطني من أجل تأمين انضمام مجموع القوى السياسية.

ترقية التوازن الفعلي للنوع داخل مؤسسات الجمهورية والإدارة الانتخابية، والنظر في إدخال إصلاحات من شأنها تمديد آجال العمليات الانتخابية.

أما التوصيات الموجهة للجنة الانتخابية فمنها :

- تزويد مفوضي اللجنة الانتخابية بالمهارات الاستراتيجية المتعلقة بالانتخابات من أجل تعزيز كفاءاتهم التقنية، وتعزيز إطار التشاور مع الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز مناخ الثقة بين الأطراف المعنية.
- متابعة تدقيق السجل الانتخابي الوطني من أجل حصوله على دعم كافة الأطراف المعنية، ومواصلة تعزيز قدرات أعضاء مكاتب التصويت بهدف تمكينهم من التحكم في كافة مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك عمليات فرز الأصوات في الآجال القانونية المحددة.
- تحسين حصة النساء والشباب في تشكيلة أعضاء اللجنة الانتخابية وفروعها وأعضاء مكاتب التصويت، وكذلك تنظيم حملات لتعبئة السكان عند الاقتضاء، حول المسائل الانتخابية، من أجل تعميق الديمقراطية التشاركية الشاملة.
- تعزيز مشاركة المجتمع المدني في المسار الانتخابي من خلال تمويل أنشطة التربية الانتخابية والمدنية لصالح تعبئة المواطنين.

أما خلاصة تقرير شبكة منظمات المجتمع المدني (رصد) عن الانتخابات البلدية والجهوية والتشريعية يوم 13 مايو 2023، فتمحور حول ملاحظات عامة تتعلق بنقاط من بينها :

- تسجيل الناخبين، وقد لوحظ في هذا المجال،

وفق التقرير، أن بعض الفاعلين السياسيين لفتوا انتباه المراقبين إلى التسهيلات الممنوحة لهم في هذا المجال على حساب الآخرين الأقل نفوذا؛ وكان من الممكن أن يكون لهذا تأثير سلبي على النتائج التي تم الحصول عليها في آخر المطاف.

- لم يلاحظ المراقبون ميدانيا هذا النوع من الممارسات المغرضة التي يحتمل أن يكون لها تأثير سلبي على نتيجة الاقتراع؛ ومع ذلك، يوصي مراقبو «رصد» بتجنب هذا النوع من الممارسات.

- لائحة المرشحين: لاحظ مراقبو «رصد» الموضوعية الكبيرة التي تدير بها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة عملية تسجيل المرشحين.

- مراقبة الحملات الانتخابية حيث تابع مراقبو «رصد التقدم المحرز في الحملات الانتخابية التي جرت في جو سلمي من التنافس بين الأطراف المعنية.

- تمويل الأحزاب السياسية وقد استطاعت الأحزاب السياسية، لأول مرة- وفق تقرير الشبكة- الاستفادة من تمويل حملاتها الانتخابية، وتمكينها من الوصول إلى معظم نا خبيها .

- مشاركة المرأة، فلأول مرة كذلك وفق تقرير الشبكة، سمحت بمقاربة النوع المتبعة في هذه الانتخابات بزيادة مشاركة المرأة.

وفيما يتعلق بخلاصة تقرير تجمع الخبراء القانونيين الموريتانيين عن انتخابات مايو 2023 فيدور التقرير حول المحاور الرئيسية الستة التالية:

- الإشراف على هذه الرقابة الوطنية من طرف أمينها التنفيذي المسؤول عن مركزية المراقبة الانتخابية للشوط الأول من هذه الانتخابات (13) مايو (2023).

- التنسيق بين الفرق المختلفة المخصصة لهذا الغرض.

- توزيع الفرق في الدوائر الانتخابية التالية:

- نواكشوط الغربية - نواكشوط الشمالية - نواكشوط الجنوبية - داخلة نواذيبو.

-عدد مكاتب التصويت التي تمت زيارتها حيث تمكنت فرق التجمع المهني للخبراء القضائيين الموريتانيين (RPEJM) من زيارة ستة وعشرين (26) مركز اقتراع تضم مائة واثنين وثلاثين (132) مكتب تصويت منها خمسة وتسعون (95) في نواكشوط وسبعة وثلاثون (37) داخل البلاد.

- الإجراء الذي اتبعته فرق المراقبين في وقت مبكر جدًا من يوم السبت 13 مايو 2023، وقد تمكنت فرق المراقبين التي تم تشكيلها على هذا النحو من مواكبة الاقتراع منذ البداية خلال ذروة تقدمه وكذلك خلال مرحلة الفرز.

وتركز اهتمام فرق التجمع المهني للخبراء القضائيين الموريتانيين بشكل خاص، وفق تقريرهم، على معدات مكاتب التصويت، وبطاقات الناخبين، والحبر اللاصق، والحضور الفعال لممثلي اللوائح المرشحة، والتدفق المنتظم للناخبين، ودور العناصر الأمنية، ومراقبة احترام الصمت الانتخابي، وكذلك قواعد أخرى يجب مراعاتها بدقة أثناء عمليات الاقتراع ككل.

وقد لاحظت فرق التجمع المهني للخبراء القضائيين الموريتانيين أيضا أن مكاتب التصويت التي تمت زيارتها تشكل عينات محددة من مكاتب التصويت على النحو المحدد مسبقًا من طرف اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛ وقد تمكن المراقبون من الاستماع إلى الملاحظات المختلفة التي أدلى بها في هذه المناسبة رؤساء مكاتب التصويت والتي تمكنوا من الاستماع إليها بحرية؛ وتعليقات فرق المراقبين.

خلاصة القول أن المراقبين الانتخابيين أجمعوا في مختلف تقاريرهم، على أن انتخابات 2023، بالرغم من تعقيدها الناتج عن تنظيم 6 اقتراعات متزامنة، قد جرت بصفة شفافة وأن النواقص الملاحظة لم تؤثر على صحتها ولا على مصداقيتها.

من التوصيات الموجهة للجنة الانتخابية:

1. تزويد مفوضي اللجنة الانتخابية بالمهارات الاستراتيجية المتعلقة بالانتخابات من أجل تعزيز كفاءاتهم التقنية، وتعزيز إطار التشاور مع الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز مناخ الثقة بين الأطراف المعنية.

2. متابعة تدقيق السجل الانتخابي الوطني من أجل حصوله على دعم كافة الأطراف المعنية، ومواصلة تعزيز قدرات أعضاء مكاتب التصويت من أجل تمكينهم من التحكم في كافة مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك عمليات فرز الأصوات في الآجال القانونية المحددة.

3. تحسين حصة النساء والشباب في تشكيلة أعضاء اللجنة الانتخابية وفروعها وأعضاء مكاتب التصويت، وكذلك تنظيم حملات لتعبئة السكان عند الاقتضاء، حول المسائل الانتخابية، من أجل تعميق الديمقراطية التشاركية الشاملة.

4. تعزيز مشاركة المجتمع المدني في المسار الانتخابي من خلال تمويل أنشطة التربية الانتخابية والمدنية لصالح تعبئة المواطنين.

منصب رئيس الجمهورية:

شروط الترشح وآليات الانتخاب

بقلم: محمد الأمين سيدي بوبكر

للمرة الثامنة منذ بدء التعددية السياسية عام 1991، يتوجه الموريتانيون أواخر يونيو 2024 إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس للجمهورية خلال العهدة الرئاسية المقبلة.

فما هي أدوار وصلاحيات رئيس الجمهورية في النظام الموريتاني؟ وماهي شروط وإجراءات الترشح لهذا المنصب؟ وما الجهات المعنية بالتنظيم والإشراف على الانتخابات الرئاسية؟.

الأدوار والصلاحيات

يحظى رئيس الجمهورية في النظام الموريتاني بصلاحيات واسعة حددها المشرع الموريتاني في عدة أبواب من الدستور؛ حيث نصت المادة 23 من الباب الثاني المتعلق بالسلطة التنفيذية، أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة.

وأضافت المادة 24 أنه هو حامي الدستور وهو الذي يجسد الدولة ويضمن، بوصفه حكما، السير المطرد والمنتظم للسلطات العمومية؛ وهو الضامن للاستقلال الوطني ولحوزة الأراضي.

وبينت المادة 25 أن رئيس الجمهورية يمارس السلطة التنفيذية ويترأس مجلس الوزراء.

وأكدت المادة 30 أن رئيس الجمهورية يحدد السياسة الخارجية للأمة وسياستها الدفاعية والأمنية ويسهر على تطبيقها؛ ويعين الوزير الأول وينهي وظائفه، ويعين الوزراء باقتراح من الوزير الأول ويمكنه أن يفوض بعض سلطاته لهم بمرسوم؛ وينهي وظائفهم بعد استشارة الوزير الأول، مبينة أن الوزير الأول والوزراء مسؤولون أمام رئيس الجمهورية؛ وأن رئيس الجمهورية يبلغ آراءه إلى البرلمان عن طريق خطابات، ولا يستدعي إبلاغه ذلك فتح أي نقاش.

وأوضحت المادة 31 (جديدة) أن لرئيس الجمهورية، بعد استشارة الوزير الأول ورئيس الجمعية الوطنية، أن يحل الجمعية الوطنية؛ شرط أن «تتم الانتخابات العامة ثلاثين (30) يوما على الأقل وستين (60) يوما على الأكثر بعد حل الجمعية الوطنية» واستدركت المادة في فقرتها الأخيرة أنه لا يجوز اللجوء إلى حل الجمعية الوطنية من جديد طيلة الإثني عشر شهرا التي تلي هذه الانتخابات.

وحسب المادة 32 من الدستور يصدر رئيس الجمهورية القوانين في الأجل المحدد في المادة 70 من الدستور؛ وهو يتمتع بالسلطة التنظيمية ويمكنه أن يفوض جزأها أو كلها للوزير الأول، كما يعين في الوظائف المدنية والعسكرية.

ونصت المادة 34 أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويترأس المجالس واللجان العليا للدفاع الوطني.

وأكدت المادة 35 أن رئيس الجمهورية يعتمد السفراء والمبعوثين فوق العادة إلى الدول الأجنبية، ويُعتمد لديه السفراء والمبعوثون فوق العادة، ويُمضي المعاهدات ويصدقها حسب نص المادة 36.

وذكرت المادة 37 أن رئيس الجمهورية يمارس حق العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها، وله أن يستشير الشعب عن طريق الإستفتاء في كل قضية ذات أهمية وطنية بنص المادة 38.

وأكدت المادة 39 (جديدة) أن رئيس الجمهورية يتخذ بعد الاستشارة الرسمية للوزير الأول ولرئيس الجمعية الوطنية والمجلس الدستوري، التدابير التي تقتضيها الظروف حينما يهدد خطر وشيك الوقوع، مؤسسات الجمهورية والأمن والاستقلال الوطنيين وحوزة البلاد، وكذلك حينما يتعرقل السير المنتظم للسلطات العمومية الدستورية، ويطلع الأمة على الحالة عن طريق خطاب.

وبينت المادة أن هذه الإجراءات تنبع من الرغبة في ضمان استعادة السير المطرد والمنتظم للسلطات العمومية في أقرب الآجال، وينتهي العمل بها حسب نفس الصيغ حالما تزول الظروف المسببة لها.

ونبهت إلى أن البرلمان يجتمع وجوبا، ولا تحل الجمعية الوطنية خلال ممارسة السلطات الاستثنائية.

ونصت المادة 42 (جديدة) أن الوزير الأول يحدد سياسة الحكومة تحت إشراف رئيس الجمهورية، وأضافت المادة 43 أن الحكومة تسهر على أعمال السياسة العامة للدولة طبقا للتوجيهات والاختيارات المحددة من قبل رئيس الجمهورية.

وبينت المادة 79 (جديدة) من الباب الخامس المتعلق بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، أن من صلاحيات رئيس الجمهورية طلب رأي المجلس الدستوري في الالتزامات الدولية إن بدت مخالفتها للدستور، تحت طائلة توقف الترخيص في تصديق هذا البند أو الموافقة عليه ما لم تقع مراجعة الدستور.

وأوضحت المادة 81 (جديدة) من الباب السادس: حول المجلس الدستوري، أن رئيس الجمهورية يعين خمسة من أعضاء المجلس الدستوري، التسعة، أحدهم بناء على اقتراح من زعيم مؤسسة المعارضة الديمقراطية، مؤكدة أنه يعين رئيس المجلس الدستوري من بين الأعضاء المعينين من طرفه.

ونصت المادة 86 (جديدة) أن لرئيس الجمهورية تقديم القانون قبل إصداره للمجلس الدستوري، وعلى الأخير أن يبت بناء على طلب رئيس الجمهورية، وفي حالة الاستعجال في ثمانية أيام بدل شهر.

وأكدت المادة 89 (جديدة) من الباب السابع المتعلق بالسلطة القضائية، أن رئيس الجمهورية هو الضامن لاستقلال القضاء، ويساعده في ذلك المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه.

وفي الباب التاسع حول المؤسسات الاستشارية أعطت المادة 94 (جديدة) لرئيس الجمهورية صلاحية تعيين رئيس وبقية أعضاء المجلس الأعلى للفتوى والمظالم، وحق مطالبته بإبداء الرأي حول مسألة فقهية أو منازعات بين المواطنين والإدارة.

كما بينت المادة 95 (جديدة) من نفس الباب أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يعطي رأيا في مشاريع القوانين والأوامر القانونية أو المراسيم وكذا اقتراحات القوانين ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المحالة إليه من طرف رئيس الجمهورية.

وذكرت المادة 99 جديدة، من الباب الحادي عشر حول مراجعة الدستور، أن رئيس الجمهورية يمتلك مبادرة مراجعة الدستور.

الحصانة والمساءلة

وفي الباب الثامن من الدستور حول محكمة العدل السامية أعطى المشرع الموريتاني رئيس الجمهورية حصانة في ممارسة سلطاته؛ حيث نصت المادة 93 (جديدة) أنه «لا يكون رئيس الجمهورية مسؤولا عن أفعاله أثناء ممارسة سلطاته إلا في حالة الخيانة العظمى، مؤكدة أنه لا يتهم رئيس الجمهورية إلا من طرف الجمعية الوطنية التي تبُت بتصويت عن طريق الاقتراع العلني وبالأغلبية المطلقة لأعضائها، وتحاكمه في هذه الحالة محكمة العدل السامية.

التعارض وتسلم المهام

وشددت المادة 27 (جديدة) على تعارض مهمة رئيس الجمهورية مع ممارسة أي وظيفة عمومية أو خصوصية ومع شغل منصب قيادي في أي حزب سياسي.

وأكدت المادة 29 (جديدة) أن الرئيس المنتخب يتسلم مهامه فور انقضاء مدة رئاسة سلفه، مبينة أنه يؤدي قبل تسلمه مهامه، اليمين على النحو التالي:

"أقسم بالله العلي العظيم أن أؤدي وظائفي بإخلاص وعلى الوجه الأكمل، وأن أزاولها مع مراعاة احترام الدستور وقوانين الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وأن أسهر على مصلحة الشعب الموريتاني وأن أحافظ على استقلال البلاد وسيادتها وعلى وحدة الوطن وحوزته الترابية.

وأقسم بالله العلي العظيم أن لا أتخذ أو أدعم بصورة مباشرة أو غير مباشرة أية مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى مراجعة

الأحكام الدستورية المتعلقة بمدة مأمورية رئيس الجمهورية وشروط تجديدها الواردة في المادتين 26 و28 من هذا الدستور". وأضافت أن الرئيس المنتخب «يؤدي اليمين أمام المجلس الدستوري بحضور مكتب الجمعية الوطنية ورئيس المحكمة العليا ورئيس المجلس الأعلى للفتوى والمظالم».

شروط وإجراءات الترشح

لما يضطلع به من أدوار جوهرية في تحديد مصير الأمة، وضع المشرع الموريتاني شروطا صارمة للترشح لمنصب رئيس الجمهورية؛ الذي ينتخب لمدة خمس (5) سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر، حسب المادة 26 (جديدة) من الباب الثاني من الدستور، والتي نصت في فقرتها الثانية أن رئيس الجمهورية يتم انتخابه بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، وإذا لم يحصل أحد المترشحين على هذه الأغلبية في الشوط الأول، ينظم شوط ثان بعد أسبوعين، ولا يترشح لهذا الشوط الثاني إلا المترشحان الباقيان في المنافسة والحاصلان على أكبر عدد من الأصوات في الشوط الأول.

وأكدت في فقرتها الثالثة أن كل مواطن مولود بموريتانيا يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية ولا يقل عمره عن أربعين (40) سنة ولا يزيد عن خمسة وسبعين (75) سنة بتاريخ الشوط الأول من الانتخابات، مؤهل لأن ينتخب رئيسا للجمهورية؛ شرط أن يكون دينه الإسلام كما في المادة 23 من نفس الباب.

وأضافت المادة 26 (جديدة) أنه «يجرى الانتخاب باستدعاء من رئيس الجمهورية» ويتم انتخاب رئيس الجمهورية الجديد ثلاثين (30) يوما على الأقل وخمسة وأربعين (45) يوما على الأكثر قبل انقضاء مدة الرئاسة الجارية.

ويحدد قانون نظامي شروط وصيغ قبول الترشيح وكذلك القواعد المتعلقة بالوفاة وبمانع الترشح لرئاسة الجمهورية.

وبينت المادة 28 (جديدة) أنه يمكن إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمرة واحدة.

كما نصت المادة 40 (جديدة) أنه لا يمكن لرئيس الجمعية الوطنية في حالة توليه

نيابة رئيس الجمهورية طبقا للشروط المبينة في المادة أن يترشح للانتخابات الرئاسية إلا إذا استقال أو تخلى عن نيابة رئيس الجمهورية، مؤكدة أنه ليس لرئيس المجلس الدستوري المكلف بنيابة رئيس الجمهورية أن يترشح.

وتنص المادة 4 (جديدة) من الأمر القانوني رقم: 91/027 الصادر بتاريخ 07 أكتوبر 1991 والمتضمن القانون النظامي المتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية المعدل، في الفصل الثالث المتعلق بالترشح أنه «يتلقى المجلس الدستوري الترشحات لرئاسة الجمهورية حتى اليوم الخامس والأربعين السابق للاقتراع عند منتصف الليل.

يبت المجلس الدستوري في صحة الترشح ويسلم وصلا بذلك».

وبينت المادة 5 (جديدة) أن المجلس «لا يقبل الترشح لرئاسة الجمهورية إلا بعد الحصول على تزكية مائة (100) مستشار بلدي على الأقل من بينهم خمسة (5) عمد. ويجب أن يكون هؤلاء المستشارون ينتمون لأكثرية الولايات. كما لا يمكن لأي منتخب أن يزكي أكثر من ترشح واحد.

تكون التزكيات بواسطة وثيقة مصدقة ولا يمكن بأي حال من الأحوال سحبها بعد إيداعها.

يتعين على كل مترشح لرئاسة الجمهورية إيداع كفالة مالية قدرها خمسة ملايين (5.000.000) أوقية (قديمة) لدى الخزينة العامة.

ولا تسترجع الكفالة إلا للمترشحين الحاصلين على نسبة 2% على الأقل من الأصوات المعبر عنها في الشوط الأول من الانتخابات».

وأكدت المادة 6 (جديدة): من القانون النظامي المتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية المعدل، أن المجلس الدستوري يتأكد من قبول المترشحين، مضيفة أنه يتم الإعلان عن أسماء وأصول المنتخبين الذين تبنوا الترشحات لرئاسة الجمهورية من قبل المجلس الدستوري في اليوم 35 على الأقل قبل الشوط الأول من الاقتراع، وذلك في حدود العدد المطلوب توفره في صحة الترشح.

وفرضت المادة 7 (جديدة): تبيين إعلان الترشح اسم المترشح ولقبه وتاريخ ومكان ميلاده ومهنته ومحل إقامته، مبينة أن للمترشح أن يختار علامة أو شعارا أو لونا طبقا لمقتضيات المرسوم المتعلق باستخدام بطاقة التصويت الوحيدة.

ويعد المجلس الدستوري اللائحة النهائية للمترشحين ويحيلها إلى الحكومة التي تنشرها 30 يوما على الأقل قبل الشوط الأول من الاقتراع، ولا يسمح بانسحاب أي مترشح بعد هذا النشر، حسب المادة 8 (جديدة) من نفس القانون، التي نصت على إحالة هذه اللائحة إلى اللجنة الوطنية المستقلة للإنتخابات.

الإشراف والتنظيم

نصت المادة 26 (جديدة) من الباب الثاني من الدستور أن المجلس الدستوري يستقبل ملفات الترشيح ويبت في صحتها ويعلن نتائج الانتخابات؛ بيد أن المشرع الموريتاني أعطى للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات مهمة الإشراف على مجموع العملية الانتخابية شرط عدم الإخلال بصلاحيات المجلس الدستوري؛ حيث تنص المادة الأولى (جديدة) من القانون النظامي رقم 2012-27 الصادر بتاريخ 12 إبريل 2012 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات المعدل بالقانون النظامي رقم 2018-005 الصادر بتاريخ 12 فبراير 2018، أنه «بدون الإخلال بصلاحيات المجلس الدستوري، تعتبر اللجنة الانتخابية مؤسسة دائمة مكلفة بالإشراف على مجموع العملية الانتخابية فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والتشريعية والاستفتاء والانتخابات البلدية والانتخابات الجهوية».

وأضافت المادة 2: «تتوفر اللجنة الانتخابية في إطار مهمتها المبينة في المادة الأولى على كامل السلطات لتحضير وتنظيم مجموع العملية الانتخابية والإشراف عليها بدء بمرحلة التصديق على الملف الانتخابي ولغاية الإعلان المؤقت عن النتائج وإحالتها إلى المجلس الدستوري بقصد الإعلان النهائي فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والاستفتاء وحتى الإعلان عن نتائج الانتخابات الأخرى.

تسهر اللجنة على حسن سير الاقتراع وصحته وشفافيته».

وأفادت المادة 3: أن اللجنة الانتخابية تقوم بالتنسيق مع المصالح المختصة في المديرية العامة لمصالح دعم المسار الانتخابي المنشأة على مستوى وزارة الداخلية واللامركزية، بمراقبة تحضير ومراجعة وتسيير الملف الانتخابي والإحصاء الانتخابي كما تعتمد العمليات المناسبة لذلك.

وتتعهد بطلبية المعدات الانتخابية اعتمادا على دفتر التزامات تشترك في إعداده مع المصالح المختصة في المديرية العامة لمصالح دعم المسار الانتخابي وتستلم المعدات الانتخابية بحضور المصالح المختصة في المديرية العامة لمصالح دعم المسار الانتخابي التي تشارك معها في تدقيق مطابقتها.

تعتبر اللجنة الانتخابية مسؤولة عن جميع المراحل الأخرى للمسار الانتخابي وبوجه خاص: التصديق على الملف الانتخابي؛ إعداد اللائحة الانتخابية على أساس الملف الانتخابي المصدق وتحديد عدد ومواقع مكاتب التصويت، تسجيل الترشحات وتسليم الأوصال المؤقتة والنهائية لإعلانات الترشحات بعد قيام الجهات المختصة بفحص قابلية الترشحات باستثناء الترشحات للانتخابات الرئاسية، اختيار المترشحين للألوان والشعارات والعلامات، أو الرموز الانتخابية، تصميم وطبع وتوزيع بطاقات الناخبين وبطاقات التصويت، مراقبة الحملة الانتخابية، تخزين المعدات الانتخابية في الأماكن التي تعود للجنة الانتخابية أو التي تتكفل بحراستها وإرسالها في الوقت المناسب وعلى مسؤوليتها ونفقتها إلى مراكز ومكاتب التصويت، تنظيم مكاتب التصويت من حيث العدد والتشكيلة وتكوين الأعضاء وتحديد أماكن المسجلين وعددهم في كل مكتب من مكاتب التصويت، تنظيم عمليات التصويت والفرز وصياغة المحاضر وإرسالها، مركزة وإعلان النتائج المؤقتة وإحالتها إلى المجلس الدستوري بالنسبة للانتخابات الرئاسية والاستفتاء، مركزة وإعلان النتائج بالنسبة للانتخابات الأخرى.

تتألف المديرية العامة لمصالح دعم المسار الانتخابي المشار إليها في البنود أعلاه من جميع المصالح الإدارية التي تتدخل في تنظيم الانتخابات وتتمثل مأموريتها في التعاون مع اللجنة الانتخابية وفقا لأحكام هذا القانون، ويتم تنظيمها بمرسوم.

وبحسب المادة 4 من القانون النظامي رقم 2012-27 الصادر بتاريخ 12 إبريل 2012 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات المعدل بالقانون النظامي رقم 2018-005 الصادر بتاريخ 12 فبراير 2018، تسهر اللجنة الانتخابية فضلا عن صلاحياتها المبينة في المواد السابقة وبالتنسيق، عند الاقتضاء، مع السلطات المختصة على مراعاة مبدأ التساوي في نفاذ جميع المترشحين المتنافسين إلى الأجهزة الرسمية للصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية ويمكنها على هذا الأساس أن توجه أية ملاحظة أو توصية إلى السلطات المختصة، وتشارك اللجنة الانتخابية في الإعلام وفي التوعية المدنية للسكان في مجال الانتخابات.

ونصت المادة أن اللجنة الانتخابية تتخذ ما يلزم من إجراءات لتسهيل مهام المراقبين الوطنيين والمراقبين الدوليين المدعوين بالتشاور مع المصالح الدبلوماسية المختصة للدولة.

وأكدت المادة 5 من نفس القانون، أن اللجنة الانتخابية تتمتع في أداء وظائفها بكامل الاستقلالية ولا تتلقى أي تعليمات من أي سلطة أو مؤسسة سواء كانت عامة أو خاصة.

النظام المعلوماتي لتسيير الانتخابات Myceni :

ضمان أكيد لنزاهة العمليات الانتخابية

إعداد: أحمد ولد مولاي امحمد

بدأ تصميم وتنفيذ النظام المعلوماتي لتسيير الانتخابات Myceni في دجمبر 2022، حيث يهتم برقمنة العمليات الانتخابية بدء من الإحصاء الانتخابي الرقمي المطور على امتداد التراب الوطني، والذي يتسم بالسرعة والدقة، وانتهاء بإعلان النتائج الأولية على مدار الساعة ثم النتائج النهائية.

وكانت أولى المراحل التنفيذية لهذا النظام هي تسجيل الناخبين ونشر الإحصاء الانتخابي.

كما يتولى هذا النظام المعلوماتي نشر اللوائح الانتخابية وقوائم المترشحين ونتائج الانتخابات ومشاركتها مع الجمهور أولا بأول.

ويمكّن هذا النظام الدقيق من مواكبة النتائج التي يتم التوصل إليها من مختلف مكاتب التصويت على امتداد التراب الوطني عبر المحاضر التي يوقع عليها ممثلو المترشحين، وهو ما يضمن شفافية ونزاهة العملية الانتخابية من خلال ضمان نشر نتائج دقيقة وتمكين كل الشركاء من التحقق منها في وقت قياسي عبر مقارنة نتائج المحاضر بما ينشره هذا النظام على مدار الساعة أمام الجمهور، وهو ما يتيح تصحيح أي خطأ أو تلاعب محتمل وإعادة نشر المعطيات الانتخابية الدقيقة.

وتأكيدا لما سبق، أكد رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات السيد الداه ولد عبد الجليل، قبيل إعلان النتائج النهائية للانتخابات التشريعية والبلدية والجهوية الماضية، أنه بات بالإمكان الإطلاع على المعطيات الكاملة ذات الصلة بالإحصاء الإداري ذي الطابع الانتخابي، وذلك من خلال الرابط: https://myceni.org، وهو رابط النظام المعلوماتي لتسيير الانتخابات.

وأكد رئيس اللجنة أن ذلك يعتبر سابقة في تاريخ اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، إذ لم يتسن الأمر من قبل إلا بعد نشر اللائحة الانتخابية كاملة.

وفي السياق ذاته يؤكد السيد محمد تقي الله الأدهم، المستشار الإعلامي والناطق الرسمي باسم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، أن النظام المعلوماتي للجنة آمن بدرجة عالية، وأن اليقظة الالكترونية لديها قوية وصلبة، كما أكد أنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال المساس بالنتائج الصحيحة المنبثقة عن أصوات الناخبين سواء كانت بطاقات لاغية أو بطاقات محايدة أو أصواتا حصل عليها أحد المترشحين وذلك بفعل اليقظة العالية التي يتسم بها النظام المعلوماتي للجنة، وأعطى مثالا من تجربة «الميناء» خلال الانتخابات التشريعية والبلدية والجهوية السابقة وما حصل من سرعة التدخل من طرف اللجنة لتصحيح المعطيات.

رئيس مصلحة السجل الانتخابي ومركزة النتائج:

نظام البيانات المفتوحة يمكّن المواطن من أن يكون شريكا ومراقبا في العملية الانتخابية ويضمن نزاهة وشفافية الانتخابات

وعن هذا النظام المعلوماتي المتميز يقول المهندس بإدارة المعلوماتية أحمدو ولد بوي أحمد، رئيس مصلحة السجل الانتخابي ومركزة النتائج باللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، في حديث مع مجلة «الشعب» : إن هذه المنصة

المفتوحة على الانترنت والتي هي بمثابة منصة بيانات مفتوحة تعرف علميا باسم **Open Data**، نستغلها عبر الانترنت من أجل منح المواطن الفرصة لمواكبة العملية الانتخابية بمختلف مراحلها.

وهناك مراحل ثلاثة يواكبها نظام البيانات المفتوحة **Myceni** تبدأ بإعداد اللائحة الانتخابية، حيث يتم إعدادها قبيل انتخابات **2023** ونحن الآن قبيل رئاسيات **2024** بصدد مراجعة استثنائية لهذه اللائحة، و في مرحلة إعداد اللائحة يتيح نظام **Myceni** للمواطن بشكل فوري الاطلاع على تسجيله وبيانات هذا التسجيل، حيث يقوم بإدخال رقمه الوطني للحصول على بيانات تسجيله (رقم المكتب، الرقم على اللائحة، المقاطعة ... إلخ)، ويستطيع المواطن الاطلاع على أي تغيير يطرأ على إحصائه الانتخابي من خلال إدخال رقمه الوطني في الخانة المخصصة لذلك في نظام **Myceni**، حتى يظل على اطلاع بكل تفاصيل إحصائه الانتخابي ابتداء من لحظة تسجيله.

كما أن الأحزاب والفاعلين السياسيين يستطيعون الاطلاع على تفاصيل بيانات تسجيل ناخبيهم من خلال نظام **Myceni** ودون الحاجة إلى الاتصال باللجنة المستقلة للانتخابات، للحصول على هذه المعلومات التي أصبحت متاحة عبر نظام البيانات المفتوحة من خلال الانترنت، حيث بإمكان الفاعلين السياسيين المتابعة الدائمة للمسجلين في الدوائر الانتخابية على امتداد التراب الوطني من خلال هذا النظام المعلوماتي الدقيق.

وتظل هذه المعلومات معروضة بعد التسجيل، وهو ما جعل من نظام **Myceni** واجهة للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أمام المواطنين من مختلف مشاربهم السياسية.

والمرحلة الثانية من مراحل هذه العملية التي يواكبها نظام البيانات المفتوحة **Myceni** هي مرحلة الترشحات، وقد اتسمت الترشحات خلال الانتخابات المنصرمة بتعدد وكثرة اللوائح المترشحة لاستحقاقات متعددة، بلدية ونيابية وجهوية، وهو ما جعل اللوائح متشعبة وقد ظل نظام البيانات المفتوحة **Myceni** مواكبا لهذه العملية حيث ظهرت كل الترشحات بعد تسجيلها مباشرة على منصة نظام البيانات المفتوحة هذا، وهو ما يتيح للمواطن متابعة العملية الانتخابية أولا بأول وفي مختلف مراحلها، وذلك بدء من كونها ما تزال في مرحلة المعلومات الخام إلى أن تصبح معلومات نهائية ورسمية، وبالتالي يستطيع المواطن مواكبة مختلف مراحل العملية من خلال نظام البيانات المفتوحة **Myceni**.

وكما قلت، يضيف المهندس أحمدو ولد بوي أحمد، كانت الترشحات، خلال الانتخابات السابقة متعددة واللوائح كثيرة جدا، ومع ذلك واكب نظام **Myceni** مختلف الترشحات منذ إيداعها وتسجيلها. كما حال نظام البيانات المفتوحة هذا دون إمكانية تعدد دوائر الترشح بالنسبة للمترشح الواحد، وبالتالي، واحتراما للقانون، لم يعد بإمكان المترشح أن يترشح من دائرة انتخابية سوى مرة واحدة ومن حزب واحد، وقد كانت العملية واضحة على مستوى نظام البيانات المفتوحة **Myceni**، وظل بمقدور الجميع متابعة الترشحات المختلفة.

أما المرحلة الثالثة، وهي الأهم، فهي مرحلة متابعة عملية الاقتراع، وتبدأ أولى مراحل هذه العملية من أول عملية فرز لنتائج الاقتراع، وذلك بعد إدخال بيانات الفرز من طرف القائمين على مكتب التصويت، حيث نوفر تطبيقات في مكاتب التصويت تتيح للمسؤولين عن هذه المكاتب إدخال نتائج الفرز في النظام المعلوماتي للجنة المستقلة للانتخابات لتصبح هذه النتائج متاحة أولا بأول أمام المواطنين والشركاء السياسيين عبر نظام البيانات المفتوحة **Myceni**، بمعنى أنه فور وصول المعطيات للجنة الانتخابية فإنها تظهر على منصة نظام البيانات المفتوحة تلقائيا، وبالتالي فبإمكان المواطن متابعتها عبر كل مراحلها منذ البداية ووفق نتيجة كل مكتب و محضر تصويت على امتداد التراب الوطني وحتى تصبح النتائج نهائية. وبالتالي فنظام البيانات المفتوحة **Myceni** يتيح للجميع متابعة مختلف النتائج ومن مختلف مراحلها أولا بأول وحتى تصبح نتائج رسمية.

ويضيف المهندس أحمدو ولد بوي أحمد، في حديثه لمجلة «الشعب»، أن النتائج يتم إرسال محاضرها إلى اللجان المقاطعية للجنة المستقلة للانتخابات حيث يتم التأكد من سلامتها ومن ثم إدخالها كنتيجة من نتائج الاقتراع وفي كل هذه المراحل يظل متاحا للمواطن متابعة هذه النتائج، وفي حال عدم مطابقة النتائج للمحاضر فإنه يتم تصحيح المعطيات على الفور لتتطابق مع النتائج الصحيحة، وتظهر النتائج تلقائيا، كما أن النظم المعلوماتية تتيح لنا تحديد تاريخ أي تعديل بشكل دائم والمكان الذي حدث فيه، سواء على مستوى المكتب أو المقاطعة ومن قام بإجراء هذا التعديل، وهو ما يجعل نظامنا أكثر أمانا.

وهنا فإن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تعطي الأولوية للشفافية عبر اعتماد هذا النظام **Myceni** وذلك قبل التحقق، حيث يتم إدخال النتائج فور وصولها ليطلع عليها الجميع ضمانا للشفافية ومن ثم تتم إعادة نشرها بعد التحقق منها وإعادة تصحيحها في حالة وجود أي خلل.

وهذه هي المراحل الثلاثة التي يعتمدها نظام البيانات المفتوحة عبر منصته **Myceni** والتي تمكن المواطن من أن

يكون مراقبا للعملية الانتخابية من بدايتها وحتى نهايتها مما يتيح له الاطلاع على أي مشكلة في العملية الانتخابية في مختلف مراحلها بما في ذلك إمكانية حصول أي تغيير غير مبرر في أي نتيجة من نتائج الاقتراع، حيث يطلع عليها المواطن وكذلك المترشح وغيرهما لأن هذه العملية متاحة للجميع بفضل نظام **Myceni**، ولعل أفضل دليل على ذلك ما حصل خلال الانتخابات الماضية على مستوى الميناء في نواكشوط حيث اكتشف نظام البيانات المفتوحة **Myceni** عملية التلاعب قبل أن تكتشفها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ومن ثم تم تصحيحها، وذلك عندما تلاعب أحد المعنيين بنتائج بعض المكاتب حيث اكتشفها المواطن المتضرر عن طريق نظام **Myceni** وأبلغ اللجنة الانتخابية التي قامت على الفور بتصحيح الوضعية واتخاذ الإجراءات المناسبة.

وأؤكد على أن نظام البيانات المفتوحة **Myceni** هو وسيلة متقدمة تسمح للمواطن أن يكون مطلعا على العملية الانتخابية ورقيبا على مختلف معطياتها وفي كل مراحلها.

وعن الخصائص الفنية لنظام البيانات المفتوحة **Myceni** والحماية التي يتمتع بها، قال المهندس أحمدو ولد بوي أحمد، إن هذه المنصة تستخدم تقنية من أفضل التقنيات الموجودة وهي معروفة باسم **Farebase** التي تعتمد توصيات الأمان الأفضل في العالم من حيث التأمين التقني، كما أن المعلومات التي يتم عرضها على هذه المنصة يتم ضخها كل 15 دقيقة وبالتالي فإننا نتحكم في هذه المعلومات كل ربع ساعة انطلاقا من نظامنا المركزي المفصول عن الانترنت.

وإذا افترضنا أن جهة ما دخلت وغيرت المعطيات أو بعضها فإنه بعد ربع ساعة سنقوم نحن بتحديث معلوماتنا وبالتالي لن يؤثر ذلك على المعطيات بفعل التحديث المستمر كل ربع ساعة.

وللتأكيد فنظامنا المركزي معزول عن الانترنت وهو مؤمّن تماما وفق نظم الأمان المحلية التي نتحكم فيها نحن على مستوى شبكتنا المحلية والمعزولة تماما عن الانترنت وهو ما يمثل أمانا مضاعفا، أولا لأننا نستخدم تقنية جيدة وفق نظم التأمين العالمية المتعارف عليها، وثانيا لأن معلوماتنا، كما أسلفت، يتم تحديثها كل 15 دقيقة، وبالتالي فإن إضافة أي معلومات مغلوطة لن يستمر أكثر من ربع ساعة بفعل التحديث المستمر.

المحور الإعلامي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات:

اهتمام متزايد بالمحتوى التحسيسي للمواطنين

تبنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات استيراتيجية إعلامية تتسم بشموليتها وتعاطيها مع الإعلام بشقيه التقليدي والبديل (الرقمي)، مستخدمة في ذلك كافة الوسائط.

وفي هذا الصدد، حرصت اللجنة، خلال الانتخابات الماضية، كما تحرص خلال الانتخابات المرتقبة، على التعاطي بشكل سريع وفعال مع الرأي العام ومع الإعلاميين من خلال تنظيم مؤتمرات ونقاطا صحفية منتظمة، وهي في ذلك تعتمد على التزاماتها مع مؤسسات الإعلام العمومي والخصوصي، كما أنها تعتمد سياسة الباب المفتوح مع الإعلام العربي والإفريقي والإعلام الدولي من خلال التعاطي الإيجابي والبناء.

وتعد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، عبر كافة الوسائط، منتجا إعلاميا تحسيسيا يعنى بالتربية على المواطنة، باعتبار البعد التحسيسي بعدا مستمرا وليس مرتبطا بالمواسم الانتخابية بقدرما هو عملية تربية متواصلة تسهم بصورة فعالة في توعية المواطنين ومنحهم الأدوات الأساسية للاستخدام الأمثل والناجع للعبة الديمقراطية.

ويؤدي المحور الإعلامي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات دورا حيويا في إبراز أداء اللجنة وإشراك الرأي العام في هذا الأداء بصورة مهنية نزيهة وشفافة تركز على الجانب التحسيسي.

وهكذا نجد أنه، ولأول مرة، يتم تكليف المستشار الإعلامي للجنة بمهمة الناطق الرسمي باسمها.

كما نلاحظ، ما يمكن أن نسميه بكثافة المؤتمرات الصحفية، والنقاط الصحفية التي تنظمها اللجنة، سواء في مراحل التحضير للاستحقاقات الانتخابية أو أثناءها أو بعد ظهور النتائج، وهي مؤتمرات ونقاط صحفية مفتوحة أمام وسائل الإعلام الوطنية والدولية المختلفة.

كما اهتمت اللجنة في الجانب الإعلامي بإطلاق موقع إلكتروني يواكب مختلف الأحداث ذات الصلة باختصاص اللجنة، فضلا عن تعزيز هذا الموقع الحيوي المتميز بوساط لا تقل أهمية سواء تعلق الأمر بصفحة اللجنة على موقع فيسبوك وهي صفحة تحظى بعدد كبير من الزوار والمتصفحين، أو بالوسائط الأخرى مثل تيك توك وغيرها... وتتيح مختلف هذه الوسائط للمهتمين متابعة كافة أنشطة اللجنة المستقلة للانتخابات بما يمكن الجميع من أن يكون في صورة ما يجري على الوجه الأمثل. إلى جانب ما تنشره اللجنة من مواد إنتاجية ذات بعد تحسيسي وتوعوي يستهدف المواطنين المعنيين، بالدرجة الأولى، بالعملية الديمقراطية.

النصوص المنظمة للانتخابات..

قوانين لتطوير النظام الانتخابي في الداخل والخارج

بقلم: كراي ولد احميد

تتمحور النصوص القانونية المنظمة للانتخابات التي تنظم عمل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في تحديد المهام المنوطة بها في الإشراف المباشر على الانتخابات وتنظيم سير عمل اللجنة وتحديد علاقتها بالهيئات القضائية والادارة والمصالح الأخرى للقيام بدورها كاملا على الوجه المطلوب والمتمثل في تحقيق الشفافية في الانتخابات.

ويتعلق القانون النظامي المعدل رقم 2012-027 بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات حيث يتضمن الباب الأول أحكاما تمهيدية وتنشئ المادة الأولى سلطة عمومية مستقلة تسمى « اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات « وتعرف اختصارا باللجنة الانتخابية بدون الإخلال بصلاحيات المجلس الدستوري.

وتعتبر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، مؤسسة دائمة مكلفة بالإشراف على العملية الانتخابية الرئاسية والتشريعية والاستفتاء والانتخابات البلدية والجهوية.

وتتمتع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلالية المالية، ويوجد مقرها في نواكشوط.

ويهدف القانون الحالي إلى تحديد مهام اللجنة الانتخابية وقواعد تنظيمها وسير عملها.

مهام اللجنة الوطنية المستقلة الانتخابات

يركز الباب الثاني على تحديد المهام الموكلة للجنة حيث تقول المادة 2 إن اللجنة الانتخابية تتوفر في إطار مهمتها المبينة في المادة الأولى على كامل السلطات لتحضير وتنظيم مجموع العملية الانتخابية والاشراف عليها، بدءا بمرحلة التصديق على الملف الانتخابي ولغاية الإعلان المؤقت عن النتائج وإحالتها إلى المجلس الدستوري، بقصد الإعلان النهائي فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية

والاستفتاء وحتى الإعلان عن نتائج الانتخابات الأخرى. وتسهر اللجنة على حسن سير الاقتراع وصحته وشفافيته.
وتقوم اللجنة الانتخابية كما تنص المادة 3 بالتنسيق مع المصالح المختصة في المديرية العامة لمصالح دعم المسار الانتخابي المنشأة على مستوى وزارة الداخلية واللامركزية، بمراقبة تحضير ومراجعة وتسيير الملف الانتخابي والاحصاء الانتخابي كما تعتمد العمليات المناسبة لذلك.
وتتعهد بطلبية المعدات الانتخابية اعتمادا على دفتر شروط تشترك في إعداده مع المصالح المختصة في المديرية العامة لمصالح دعم المسار الانتخابي وتستلم المعدات الانتخابية بحضور المصالح المختصة في المديرية العامة لمصالح دعم المسار الانتخابي التي تشارك معها في تدقيق مطابقتها.
وتعتبر اللجنة الانتخابية مسؤولة عن جميع المراحل الأخرى للمسار الانتخابي وبوجه خاص التصديق على الملف الانتخابي وإعداد اللائحة الانتخابية على أساس الملف الانتخابي المصّدق وتحديد عدد ومواقع مكاتب التصويت وتسجيل الترشحات وتسليم الأوصال المؤقتة والنهائية لإعلانات الترشحات بعد قيام الجهات المختصة بفحص قابلية الترشحات باستثناء الترشحات الخاصة بالانتخابات الرئاسية.
ويعهد إلى اللجنة باختيار المترشحين للألوان والشعارات أو الرموز الانتخابية وتصميم وطبع وتوزيع بطاقات الناخبين وبطاقات التصويت ومراقبة الحملة الانتخابية وتخزين المعدات الانتخابية في الأماكن التي تعود للجنة الانتخابية أو التي تتكفل بحراستها وإرسالها في الوقت المناسب وعلى مسؤوليتها ونفقتها إلى مراكز ومكاتب التصويت.
وتقوم اللجنة على تنظيم مكاتب التصويت من حيث العدد والتشكيلة وتكوين الأعضاء وتحديد أماكن المسجلين وعددهم في كل مكتب من مكاتب التصويت وتنظيم عمليات التصويت والفرز وصياغة المحاضر وإرسالها إضافة إلى مركزة وإعلان النتائج المؤقتة وإحالتها إلى المجلس الدستوري بالنسبة للانتخابات الرئاسية والاستفتاء؛
ومركزة وإعلان النتائج بالنسبة للانتخابات الأخرى.
وتتألف المديرية العامة لمصالح دعم المسار الانتخابي من جميع المصالح الادارية التي تتدخل في تنظيم الانتخابات وتتمثل مأموريتها في التعاون مع اللجنة الانتخابية وفقا لأحكام هذا القانون ويتم تنظيمها بمرسوم.
وفي المادة 4 تسهر اللجنة الانتخابية فضلا عن صلاحياتها المبينة في المواد السابقة وبالتنسيق، عند الاقتضاء، مع السلطات المختصة على مراعاة مبدأ التساوي في نفاذ جميع المترشحين المتنافسين إلى الأجهزة الرسمية للصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية ويمكنها على هذا الأساس أن توجه أية ملاحظة أو توصية إلى السلطات المختصة.
تشارك اللجنة الانتخابية في الإعلام وفي التوعية المدنية للسكان في مجال الانتخابات.
وتتخذ اللجنة الانتخابية كل ما يلزم من إجراءات لتسهيل مهام المراقبين الوطنيين والمراقبين الدوليين المدعوين بالتشاور مع المصالح الدبلوماسية المختصة للدولة.
وتتمتع اللجنة الانتخابية كما في المادة 5 في أداء وظائفها بكامل الاستقلالية ولا تتلقى أي تعليمات من أي سلطة أو مؤسسة سواء كانت عامة أو خاصة.

التنظيم وسير العمل

ويحدد الباب الثالث تنظيم وسير عمل اللجنة حيث تنص المادة 6 الجديدة على أن اللجنة الانتخابية سلطة جماعية تديرها لجنة تسيير تتألف من أحد عشر عضوا يعينون بمرسوم صادر عن رئيس الجمهورية باقتراح من الأغلبية والمعارضة.
ويتم اختيار الأعضاء المقترحين للتعيين من طرف رئيس الجمهورية بشكل توافقي من ضمن شخصيات توجد على قائمة من اثنين وعشرين عضوا يجري إعدادها بناء على اقتراحات الأغلبية والمعارضة بواقع أحد عشر عضوا يقترحهم كل فريق سياسي.
وتعرف لجنة التسيير باسم «لجنة الحكماء». ويكون أعضاؤها موريتانيي الجنسية وقد أكملوا أربعين عاما على الأقل من العمر يوم تعيينهم كما يشهد لهم بالكفاءة والاستقامة الأخلاقية والنزاهة الفكرية والحياد والتجربة.
ويعين أعضاء لجنة التسيير لمأمورية مدتها خمس سنوات غير قابلة للتجديد. غير أنه في حال انتهاء مأموريتهم بعد صدور مرسوم استدعاء الناخبين، فلا يتم استبدالهم إلا بعد إعلان نتائج الانتخابات المعنية.
وينتخب الرئيس بالاقتراع السري كما تنص المادة 7 من طرف لجنة التسيير بأغلبية مطلقة في الشوط الأول وبأغلبية بسيطة في الشوط الثاني ويساعد الرئيس نائب للرئيس ينتخب بالاقتراع السري بالأغلبية البسيطة وفي حالة التعادل يعلن انتخاب المرشح الأكبر سنا.
ويحدد مرسوم تعيين لجنة التسيير تاريخ جلسة انتخاب الرئيس ونائبه ويرأس

جلسة انتخاب الرئيس أكبر أعضاء لجنة التسيير سنا من غير المترشحين ويرأس انتخاب نائب الرئيس رئيس لجنة التسيير.
ويجوز الطعن في انتخاب الرئيس أو نائب الرئيس أمام المحكمة العليا خلال الـ 48 ساعة التي تلي الانتخاب، ويتاح هذا الطعن لأعضاء لجنة التسيير، أمام المحكمة العليا في أجل 48 ساعة للبت في الطعون.
ولا يمكن أن يكون عضوا في لجنة التسيير أوفي هياكلها كما في المادة 8 الجديدة أعضاء الحكومة أو القضاة في الخدمة أو الأشخاص الذين يزاولون مأمورية انتخابية أو السلطات الادارية أو أعضاء الدواوين الوزارية.
وتمنع كذلك على الأشخاص غير المؤهلين بموجب قانون الانتخابات والمترشحين لانتخابات تراقبها اللجنة الانتخابية أو أعضاء الهيئات القيادية في الأحزاب أو التجمعات السياسية أو أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن في الخدمة.
وتتخذ لجنة التسيير عند الاقتضاء الإجراءات المناسبة لتطبيق هذه الأحكام.
وباستثناء حالات التلبس بالجريمة كما في المادة 9 لا يمكن ملاحقة رئيس وأعضاء اللجنة الانتخابية أو البحث عنهم أو القبض عليهم او حجزهم أو محاكمتهم لآراء عبروا عنها أو أعمال قاموا بها أثناء تأدية وظائفهم ويمكن للجنة الانتخابية رفع هذه الحصانة بقرار يتخذ بأغلبية ثلثي أعضائها.
ولا يمكن إنهاء وظائف رئيس وأعضاء اللجنة الانتخابية قبل نهاية المأمورية إلا بطلب من المعني أو عجز بدني أو عقلي يقره طبيب تعينه هيئة الأطباء بناء على طلب من لجنة التسيير، أو انحياز واضح أو إخلال جسيم وثابت بأحد الالتزامات المترتبة على وظيفته أو تغيب غير مبرر عن ثلاثة اجتماعات رسمية متتالية.
وتنص المادة 10 على تأدية رئيس وأعضاء لجنة تسيير اللجنة الانتخابية اليمين القانونية أمام المجلس الدستوري.
ويعتبر نص اليمين المشار إليه في البند السابق هو: «أقسم بالله العلي العظيم أن أؤدي وظائفي بإخلاص وعلى الوجه الأكمل وأن أزاولها بحياد تام مع مراعاة قوانين الجمهورية الإسلامية الموريتانية وأن أحافظ على سرية المداولات وذلك حتى بعد انتهاء وظائفي».
ويخضع رئيس وأعضاء لجنة تسيير اللجنة الانتخابية لواجب التحفظ وواجب التكتم أثناء أداء وظائفهم.
كما يتلقى كل من رئيس وأعضاء لجنة تسيير اللجنة الانتخابية برسم وظائفهم أجورا يحددها مرسوم بالرجوع إلى الأجور المستحقة لرؤساء وأعضاء المؤسسات السامية في الدولة.
وإذا لاحظت لجنة تسيير اللجنة الانتخابية كما في المادة 11 بأنه لم يعد باستطاعتها لأسباب تتحملها هي بمفردها، أن تقوم بشكل نهائي بتسيير الشؤون الموكلة إلى اللجنة الانتخابية بما يخل بحسن سير الانتخابات وشفافيتها، فإن رئيس الجمهورية يصدر مرسوما بحلها بعد مشاورة الأغلبية والمعارضة.
ويخضع إجراء الحل لأوجه الطعن في القانون العام وتعين فورا لجنة تسيير جديدة وفق الصيغ المبينة في المادة 6 أعلاه.
وتعتمد اللجنة الانتخابية نظامها الداخلي بأغلبية ثلثي أعضائها كما تنص المادة 12 وينشر النظام الداخلي في الجريدة الرسمية.
وانطلاقا من المادة 13 فان لجنة التسيير هي هيئة التصور والتوجيه والقرار في اللجنة الانتخابية وتتخذ قرارات لجنة التسيير بالتراضي أو في غياب ذلك، بأغلبية الحاضرين، وفق الصيغ التي ينص عليها النظام الداخلي وتوقع مداولات وآراء وتصريحات وإعلانات اللجنة الانتخابية من طرف الرئيس وعضوين من لجنة التسيير من الذين لم يقترح تعيينهم من قبل نفس الفريق السياسي.
وتؤكد المادة 14 الجديدة أن الرئيس هو رئيس إدارة اللجنة الانتخابية وله السلطة على جميع العمال الفنيين والاداريين وهو الآمر بصرف ميزانية اللجنة الانتخابية ويمثل الهيئة اتجاه الغير ويلزمها في حدود السلطات المخولة له وفي حالة غياب الرئيس أو إعاقته يخلفه في وظائفه نائب الرئيس.
وتضم اللجنة الانتخابية حسب المادة 15 غرفتين الأولى قانونية والثانية فنية يحدد تنظيمهما وسير عملهما بموجب النظام الداخلي.
في إطار مهامها، وتستعين اللجنة الانتخابية بمراقبين ومفتشين وخبراء يتم اختيارهم على أساس الحياد والاستقلالية والخبرة.
ومن خلال المادة 16 ينسق إدارة اللجنة الانتخابية أمين عام يعين بمداولة لجنة التسيير ويختار بالقرعة من ضمن اقتراحين أحدهما من رئيس لجنة التسيير والاقتراح الثاني من الفريق الآخر الذي لم يرد اقتراحه ضمن مقترح الرئيس.
ويكون الأمين العام من الأطر ذوي المستوى العالي المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والاستقامة ويؤدي اليمين القانونية أمام الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا.
ويضطلع الأمين العام بتنسيق إدارة اللجنة الانتخابية وإعداد محاضر اجتماعات

اللجنة الانتخابية إضافة إلى استقبال وتسيير الوثائق المتعلقة بالانتخابات والمحافظة عليها وإعلام الجمهور.

ويتولى سكرتارية لجنة التسيير وبموجب ذلك، يحضر اجتماعات لجنة التسيير وغرفتي اللجنة الانتخابية بدون أن يكون له حق التصويت.

وحسب المادة 17 تتوفر اللجنة الانتخابية في الولايات والمقاطعات والمراكز الإدارية على هياكل جهوية ومحلية يتم تحديد صلاحياتها وتنظيمها وسير عملها بمداولة لجنة تسيير اللجنة الانتخابية وتوضع هذه الفروع تحت سلطة اللجنة الانتخابية.

ويتم تعيين أعضاء الهيئات الجهوية والمحلية بمناسبة كل استحقاق انتخابي بمداولة من لجنة تسيير اللجنة الانتخابية وتنتهي مهامهم بعد خمسة عشر يوما من الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات المعنية.

ويجوز للجنة تسيير اللجنة الانتخابية، إذا ما رأت ذلك مفيدا، أن تشرف بنفسها على انتخابات جزئية محلية.

وتقتصر عدم الأهلية الانتخابية لأعضاء الهيئات الجهوية والمحلية للجنة الانتخابية على الدائرة الانتخابية لكل مترشح ويتلقى أعضاء الهيئات الجهوية والمحلية للجنة الانتخابية أجورا تحدد بمداولة للجنة تسيير اللجنة الانتخابية.

ويهتم الباب الرابع بالنظام الاداري والمالي والمحاسبي انطلاقا من المادة 18 الجديدة والتي تضع الدولة تحت تصرف اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بطلب منها العمال والفنيين الضروريين لأداء مهمتها ويجوز لها عند الاقتضاء أن تقوم بالتعاون مع المصالح المختصة في الدولة، باكتتاب العمال وفقا للقوانين المعمول بها.

وفي المادة 19 يحدد التنظيم الاداري الداخلي للجنة الانتخابية بموجب التنظيم الهيكلي الذي تصادق عليه لجنة تسيير اللجنة الانتخابية وفي المادة 20 تنعقد لجنة تسيير اللجنة الانتخابية بصفتها لجنة صفقات مختصة للنظر في صفقات اللجنة الانتخابية أيا كانت طبيعتها.

من جانبها تنص المادة 21 على أن ترصد في ميزانية الدولة بناء على اقتراح مسبب من لجنة تسيير اللجنة الانتخابية الاعتمادات الضرورية لتسيير اللجنة الانتخابية والهيئات المتفرعة عنها وعلى هذا الأساس، تقر لجنة التسيير ميزانية اللجنة الانتخابية.

العلاقات مع الأجهزة القضائية والإدارية

ويركز الباب الخامس على العلاقات مع الأجهزة القضائية والادارة والأطراف الأخرى فتنص المادة 22 أنه بدون الإخلال بصلاحيات المجلس الدستوري، تكون اللجنة الانتخابية مختصة بالبت في الدرجة الأولى في مجال النزاعات الانتخابية وانطلاقا من ذلك فإن النزاعات تقدم للجنة الانتخابية طبقا للبيانات المعروفة.

وتتمثل البيانات في أن تكون قرارات هياكل اللجنة الانتخابية المحلية قابلة للطعن أمام لجنة الولاية الانتخابية كما تكون قرارات لجنة الولاية الانتخابية قابلة للطعن أمام اللجنة الانتخابية المركزية وكذا قرارات اللجنة الانتخابية المركزية قابلة للطعن أمام المجلس الدستوري أو المحكمة العليا، حسب الحالة إضافة إلى ذلك يجب أن يقدم الطاعن، بالنسبة للطعون على مختلف مستويات اللجنة الانتخابية، في أجل أقصاه 8 أيام اعتبارا من تسلم أو نشر القرار، ويجب على الهيئات المعنية اتخاذ قرارها في أجل أقصاه 8 أيام اعتبارا من تاريخ تعهدها بالطعن.

وبالنسبة لقرارات اللجنة الانتخابية المركزية، في حالة الاستعجال أو لضرورة قصوى، يمكن للطاعن أن يتقدم بطعنه مباشرة أمام المجلس الدستوري أو المحكمة العليا، حسب الحالة.

ويبت المجلس الدستوري أو المحكمة العليا، حسب الحالة، نهائيا في أجل أقصاه 15 يوما اعتبارا من تاريخ تعهده بالطعن.حصرا بالنسبة للنتائج الانتخابية ومن جهتها تبت المحاكم المختصة في الميدان الانتخابي في النتائج التي تحال إليها بصفة رسمية من طرف اللجنة الانتخابية .

وفي حالة تعهد القاضي المختص بنزاع فإنه يستمع إلى ملاحظات اللجنة الانتخابية في القضية موضع النزاع.

وتنص المادة 23 على أن تسهر اللجنة الانتخابية على تطبيق القانون الانتخابي من طرف السلطات الادارية والأحزاب السياسية والمترشحين والناخبين. ويجوز لها في هذا الصدد أن تصدر علنيا كل تصريح أو توصية.

وتلعب اللجنة الانتخابية دور الاستشاري حسب المادة 24 تجاه الإدارة ودور التهذيب تجاه المواطن كما تلزم المادة 25 السلطات الادارية المركزية والاقليمية والسلطات الادارية اللامركزية بأن توفر للجنة الانتخابية جميع المعلومات وأن توافيها بجميع الوثائق الضرورية لإنجاز مهمتها.

وتلزم الإدارة بإشعار اللجنة الانتخابية بكل معلومة متعلقة بالمسلسل الانتخابي.

ويتولى الوزير المكلف بالداخلية حسب المادة 26 الجديدة تأمين المسار الانتخابي وينسق عند الاقتضاء مع اللجنة الانتخابية الإجراءات المناسبة لهذا الغرض وفي هذا الإطار تقوم الإدارة بتأمين المسلسل الانتخابي وتنسق عند الاقتضاء مع اللجنة الانتخابية الإجراءات المناسبة لهذا الغرض.

ويمكن للجنة-كما في المادة -27 في قضية معينة الاستماع لكل شخص ترى رأيه مفيدا لتأدية مهمتها وتتعهد اللجنة الانتخابية انطلاقا من المادة 28 إما بمبادرة خاصة منها أو بناء على طلب من الأحزاب السياسية أو تجمعات الأحزاب السياسية، أو المترشحين أو وكلائهم بكل قضية من شأنها التأثير على الاقتراع أو كل شكوى تتعلق به.

وعند انتهاء كل اقتراع حسب المادة 29 توجه اللجنة الانتخابية إلى رئيس الجمهورية تقريرا مفصلا يتضمن حصيلة نشاطها وملاحظاتها حول سير العمليات الانتخابية وتوصياتها ومقترحاتها بالإصلاحات التي تراها مناسبة في هذا الشأن وتنشر اللجنة الانتخابية هذا التقرير في ظرف لا يتجاوز ثلاثة أشهر.

وفي المادة 30 تقوم اللجنة الانتخابية بإعلام الرأي العام عن أنشطتها وقراراتها عبر الصحافة أو بواسطة أي وسيلة أخرى تراها مجدية ويمكن للجنة الانتخابية أن تعقد اجتماعات مع الأحزاب السياسية المعترف بها رسميا إما بمبادرة منها أو بناء على طلب منهم.

وتحضر اللجنة الانتخابية اللقاءات المشتركة التي لها علاقة بالمسلسل الانتخابي بين الأحزاب السياسية والادارة وتتلقى نسخة من المراسلات التي يتبادلونها في نفس الإطار.

تصويت الموريتانيين في الخارج

وفي المرسوم رقم 2012 284- الصادر بتاريخ 26 دجمبر2012، يتضمن تطبيق القانون النظامي رقم 009-022، الصادر بتاريخ 02 ابريل 2009 المحدد للترتيبات الخاصة المتعلقة بتصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج المعدل.

وفي المادة الأولى يهدف المرسوم الحالي إلى تحديد إجراءات تطبيق القانون النظامي رقم -2009 022 الصادر بتاريخ ابريل الذي يحدد الترتيبات الخاصة المتعلقة بتصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج المعدل بالقانون النظامي رقم -2012 033 الصادر بتاريخ 12 ابريل 2012.

ويتضمن الباب الأول الدوائر الانتخابية حيث تنص المادة 2 أن كل ممثلية دبلوماسية أو قنصلية حيث يقيم ألف (1000) موريتاني على الأقل، تشكل دائرة انتخابية.

وفي المادة 3 يحدد مقرر مشترك صادر عن الوزيرين المكلفين بالخارجية والداخلية، بناء على اقتراح من السفراء والقناصلة وبعد رأي اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، لائحة الدوائر الانتخابية الدبلوماسية والقنصلية ويبلغ هذا المقرر إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وتقسم الدوائر الانتخابية كما في المادة 4 إلى مركز أو عدة مراكز للتصويت، التي يمكن بدورها أن تؤوي مكتبا أو عدة مكاتب للتصويت عند تاريخ إقفال اللوائح الانتخابية.

ومن خلال المادة 5 يحدد بمداولة من لجنة تسيير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ، بناء على اقتراح من السفراء والقناصلة، عدد وأماكن مراكز ومكاتب التصويت.

وتحدد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، لكل دائرة انتخابية، العدد الأقصى للناخبين في كل مكتب تصويت.

ويتمحور الباب الثاني عن اللجنة الادارية المكلفة بمراجعة اللائحة الانتخابية وفي المادة 6 وطبقا للمادة 7 من القانون النظامي رقم -2009 022 بتاريخ 02 ابريل 2009 المحدد للترتيبات الخاصة المتعلقة بتصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج، تنشأ لجنة إدارية مكلفة بمراجعة اللائحة الانتخابية .

بدون الإخلال بالترتيبات المطبقة فإن اللائحة توضع وتراجع حسب الشروط المنصوص عليها في القانون النظامي رقم 2012-027 الصادر بتاريخ 12 ابريل 2012 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وتتشكل اللجنة الادارية المكلفة كما في المادة 7 بمراجعة اللائحة الانتخابية من قاض، رئيسا وموظف من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، عضوا وموظف من وزارة الداخلية واللامركزية، عضوا اضافة إلى ممثلين (2) عن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، كعضوين.

ويعين رئيس وأعضاء اللجنة الادارية بمداولة من لجنة تسيير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، لهذا الغرض وتبلغ، حسب المواصفات المطلوبة، لائحة القضاة والموظفين من طرف

الوزراء المعنيين.

ومن خلال المادة 8 تقوم اللجنة الادارية، تحت سلطة ورقابة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بالتسجيل أو الشطب على اللوائح الانتخابية المعدة من طرف الممثليات الدبلوماسية والقنصلية وتتلقى الطعون حول إعداد اللوائح الانتخابية وتبت فيها.

ويتمحور الباب الثالث حول مكاتب التصويت حيث تتشكل مكاتب التصويت انطلاقا من المادة 9 من رئيس وعضوين معينين بمداولة من لجنة تسيير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ويمارسون اختصاصات مكاتب التصويت طبقا للترتيبات المعمول بها المنظمة للاقتراع.

أما الباب الرابع فيهتم بإجراءات التصويت وتطبق- حسب طبيعة الاقتراع - المادة 10 المراسيم المحددة لإجراءات العملية الانتخابية وعمليات التصويت الانتخابات النيابية والرئاسية والاستفتاء على ضوء مرسوم استدعاء الناخبين تتخذ اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات كل قرار تراه ضروريا لتطبيقه المناسب في الدائرة الدبلوماسية أو القنصلية...

وحسب المادة 11 تدون نتائج تصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج في محاضر من خمسة (5) نسخ موقعة من طرف كل أعضاء من التصويت وموزعة كالتالي:

نسخة موجهة إلى المجلس الدستوري ونسخة موجهة إلى الوطنية المستقلة للانتخابات ونسخة موجهة إلى وزارة الداخلية واللامركزية ونسخة موجهة إلى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون وأخرى موجهة إلى الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية المعنية.

ك /ح

الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'Information

مجلة الشعب
العـــدد 45
ابريل 2024
تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء